



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

مكتب التقييم

C 2013/4

أبريل/نيسان 2013

الدورة الثامنة والثلاثون

للمؤتمر

22-15 يونيو/حزيران 2013

تقرير تقييم البرامج

2013

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مكتب التقييم

هذا التقرير متاح في شكل إلكتروني على الموقع : <http://www.fao.org/evaluation>

الأوصاف المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذا المنتج الإعلامي الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر أو سياسات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

© FAO 2013

تشجع الفاو على إعادة إنتاج ونشر النصوص، والمنتجات الإعلامية، والبيانات المتوفرة عليه. ويمكن نسخ المحتوى، وطبعه، وتحميله بغرض الدراسات الخاصة، والأبحاث، والأهداف التعليمية، والاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية إلا في حال تمت الإشارة إلى خلاف ذلك، وشرط الإشارة إلى أن منظمة الفاو هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة الفاو على آراء المستخدمين، وعلى المنتجات، أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه طلبات الترجمة، وحقوق التصرف، وإعادة البيع، والاستخدامات التجارية الأخرى عبر www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى العنوان التالي copyright@fao.org.

للمزيد من المعلومات حول هذا التقرير، يرجى الاتصال بـ:

مدير مكتب التقييم

Viale delle Terme di Caracalla 1, 00153

روما، إيطاليا

البريد الإلكتروني : evaluation@fao.org

بيان المحتويات

- 1- مقدمة 1
- 2- التقييم في المنظمة – آخر التطورات 1
- 3- استخلاص الدروس المشتركة من التقييمات 3
- 1-3 إدماج تحليل قضايا الجنسين في التقييمات 3
- 2-3 الشراكات 4
- 3-3 الرؤية والاستراتيجيات 5
- 4-3 المنتجات المعيارية والمعرفية 5
- 5-3 تنمية القدرات 6
- 6-3 الفعالية على المستوى القطري 6
- 4- التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في التقييم 7
- 5- برنامج التقييم في المنظمة 8
- 1-5 التقييمات المعروضة على الأجهزة الرئاسية للنظر فيها 8
- 2-5 التقييمات القطرية 9
- 3-5 استعراض التقييمات الرئيسية في الفترة 2010-2012 10
- 4-5 تقييم المشاريع 11
- 5-5 خطة عمل مكتب التقييم للفترة 2013-2014 12
- 6- موجزات التقييم: التقييمات الرئيسية والتقارير التجميعية 13

1 - مقدمة

1- يتكوّن تقرير تقييم البرامج لعام 2013 من خمسة أقسام رئيسية:

- أ- آخر التطورات في التقييم؛
- ب- رداً على القبول الإيجابي في تقرير تقييم البرامج لعام 2011، قسم يستخلص الدروس المشتركة من التقييمات التي أجريت في فترة السنتين الماضية؛
- ج- التعاون مع منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا التقييم بما فيها الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها؛
- د- برنامج التقييم في المنظمة، بما في ذلك التقييمات التي أجريت في فترة 2012-2013 وبرنامج العمل لفترة السنتين القادمة. وللمرة الأولى، تتوفر بيانات كمية عن التقييمات التي أجريت منذ عام 2010؛
- هـ- موجز عن التقييمات الرئيسية التي أجريت خلال فترة السنتين والتي قدمت إلى الأجهزة الرئاسية. وكما جرت العادة، يشمل الموجز ملخصاً عن رد الإدارة على التقييم وخلصات لجنة البرنامج، ويتضمن إحالات إلى الوثائق كاملة على الموقع الشبكي للتقييم في المنظمة.

2 - التقييم في المنظمة - آخر التطورات

2- لطالما كان التشاور مع حكومات البلدان الأعضاء من السمات المنتظمة في تقييمات المنظمة. غير أن التشاور عادة ما كان يحدث بشكل حصري تقريباً خلال زيارة فرق التقييم إلى بلدان مختارة ومن خلال استبيانات المسوح. ولكن منذ عام 2011، عمل مكتب التقييم بشكل أكثر انتظاماً على التشاور مع البلدان الأعضاء من خلال ممثليها الدائمين لدى المنظمة.

3- وقد جرى اتباع هذا النهج في معظم التقييمات القطرية التي أجريت في هذه الفترة، من خلال إنشاء مجموعات مرجعية تضم أيضاً شركاء الموارد الرئيسيين، وبشكل منتظم في تقييمات مكاتب المنظمة الإقليمية والإقليمية الفرعية. وقابل فريقا التقييم في الشرق الأدنى وأوروبا وآسيا الوسطى البلدان الأعضاء، في المؤتمر الإقليمي وفي اجتماعات المجموعات الإقليمية، وذلك في أوقات مختلفة من عملية التقييم، بما في ذلك:

- في بداية عملية التقييم، لتجميع الاقتراحات بشأن القضايا والأسئلة التي ينبغي استكشافها؛
- في منتصف العملية، للإبلاغ عن النتائج الأولية؛
- عند اقتراب نهاية مرحلة الصياغة، لمناقشة الاستنتاجات والتوصيات؛
- لمناقشة متعمقة للتوصيات ورد الإدارة.

4- وأعرب الأعضاء عن التقدير الشديد لهذا التفاعل المكثف الذي عزز بشكل كبير الملكية والشفافية في عمليات التقييم بشكل عام.

5- **عملية التحقق من تقارير المتابعة**: بناء على طلب محدد من لجنة البرنامج، وضع مكتب التقييم منهجية لعملية التحقق من تقارير متابعة رد الإدارة، وقد طبقت على تقرير متابعة تقييم عمل المنظمة ودورها في مجال المياه، في عام 2012. فقام خبير استشاري مستقل، لم يشارك في أي مجال من مجالات عمل المنظمة أو التقييم، باستعراض الوثائق المتعلقة بتقرير المتابعة، وأجرى عدداً من المقابلات وأعد تقريراً موجزاً.

6- وأعربت لجنة البرنامج عن تقديرها للمنهجية ونتيجتها النهائية وطلبت إلى مكتب التقييم اتباع المنهجية نفسها، حيثما كان ذلك مناسباً وفعالاً من حيث الكلفة. وفي عام 2012، صدر تقرير تحقق ثانٍ لتقييم بناء قدرات المنظمة في أفريقيا.

7- **حسابات أمانة التقييم**: في أكتوبر/تشرين الأول 2011 و2012، كرس مكتب التقييم ودائرة دعم العمليات وتعبئة الموارد الجهود لتحسين التنفيذ المنظمي والامتثال لقرار المجلس في عام 2007 بشأن إنشاء حساب أمانة للتعاون التقني (تقييم التعاون التقني الممول من التبرعات لمبادرات التنمية)، تماشياً مع نشرة البرنامج الميداني 1/2011. وأعد تقريران حول هذا الموضوع للجنة البرنامج، في أكتوبر/تشرين الأول 2011 و2012. وسجل التقرير الأخير تحسناً في إدماج أحكام التقييم المناسبة في المشاريع الموافق عليها حديثاً، وفي المساهمة في حساب الأمانة الذي خصصه مكتب التقييم للتعاون التقني. وترتبط أكبر الصعوبات في إدماج أحكام التقييم في مشاريع المنظمة الممولة من شركاء الموارد، بحسابات الأمانة الأحادية وبعض الشركاء، ومن أهم الأسباب عدم التوافق في القواعد والإجراءات.

8- ومن المخطط إجراء التقييمات الأولى الممولة من حساب أمانة التعاون التقني في أواخر عام 2013 ومطلع عام 2014: ويعتزم مكتب التقييم تقديم مذكرة مفاهيمية حول هذا الموضوع إلى لجنة البرنامج في دورتها في أكتوبر/تشرين الأول 2013.

9- **تعزيز التعاون بين التقييم والمراجعة**: اتخذ مكتب التقييم ومكتب المفتش العام خطوات لتحسين تبادل المعلومات والتعاون بين مهام وظيفتي الرقابة. وبعد فحص حالة التعاون، وعقد حلقة عمل مشتركة في ديسمبر/كانون الأول 2012، تتخذ الودعتان الخطوات اللازمة لتحسين التعاون بشأن جوانب الرقابة التي قد تتطلب اهتماماً من قبل الودعتين، وعلى سبيل المثال كفاءة ممثلات المنظمة.

10- **إدارة معارف التقييم**: في عام 2011، قرر مكتب التقييم تعزيز إدارة المعارف في التقييم والمنبثقة من عمليات التقييم لتحسين الاستفادة والاستفادة من التقييمات سواء من حيث التعلم والمساءلة: وأنشأ المكتب منصباً لإدارة معارف التقييم، يهدف من خلاله إلى تعزيز القدرة على التعلم من التقييمات في عمل المنظمة وعمل مكتب التقييم. وفي الوقت نفسه، يواصل المكتب جهوده لتطوير وتحديث المبادئ التوجيهية لمختلف أنواع التقييم في المنظمة؛ وعلى سبيل المثال، في أواخر عام 2012، تم تنقيح نماذج تقييم المشاريع لتراعي إدخال مبادئ البرمجة في الأمم المتحدة في دورة مشاريع المنظمة.

11- *لجنة التقييم (الداخلي):* اجتمعت لجنة التقييم (الداخلي) دورياً لتقديم المشورة إلى المدير العام حول المسائل المتعلقة بالتقييم، لا سيما ردود الإدارة على تقييم المنظمة. وتفاعلت اللجنة أيضاً في عدة مناسبات مع فريق خبراء استعراض الأقران الذي نظر في وظيفة التقييم في المنظمة في عام 2012. ويرأس اللجنة حالياً نائب المدير العام (العمليات)، ويتوقع أن تضطلع بدور أكبر في استخدام أفضل وأكثر انتظاماً لنتائج التقييم لتحسين أداء المنظمة، بما في ذلك النتائج الواردة في القسم حول الدروس المشتركة أدناه.

12- *المراجعة الخارجية لمكتب التقييم:* أجرى المراجعون الخارجيون تقييماً لمكتب التقييم في أبريل/نيسان 2012، في إطار متابعة المراجعة الخارجية الأولى للمكتب التي جرت في أواخر عام 2010. وكان التركيز في الغالب على تقييم المشاريع وامتنال ووظيفة التقييم في المنظمة للمعايير والمواصفات التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

3 - استخلاص الدروس المشتركة من التقييمات

13- يسلط هذا القسم الضوء على القضايا الهامة والمتكررة الأساسية المنبثقة من التقييمات الرئيسية التي أنجزت في الفترة المشمولة في التقرير. ومن الجدير بالذكر أن بعض المواضيع التي تم تحليلها في تقرير تقييم البرامج لعام 2011¹، ظهرت مجدداً في تقييمات أنجزت منذ ذلك الحين.

3-1 إدماج تحليل قضايا الجنسين في التقييمات

14- حدد تقرير تقييم البرامج لعام 2011 نقاط الضعف الرئيسية في أداء المنظمة من حيث تعميم المساواة بين الجنسين في عملها. ولذلك كرس مكتب التقييم في الفترة 2011-2012 موارد كبيرة واهتماماً خاصاً لتقييم إنجازات المنظمة في تعميم المساواة بين الجنسين. والجهد الرئيسي كان تقييم عمل المنظمة ودورها في مجال المساواة بين الجنسين والتنمية، الذي قدم إلى لجنة البرنامج في أكتوبر/تشرين الأول 2011. وقد قبلت كل التوصيات باستثناء توصية. وسيخضع تقرير المتابعة، الذي يتوقع تقديمه في دورة أكتوبر/تشرين الأول 2013، لعملية التحقق التي ذكرت سابقاً.

15- وخلص التقييم بشكل رئيسي إلى أن تعميم المساواة بين الجنسين في المنظمة غير كاف على جميع المستويات. وقد أكدت ذلك تقييمات قطرية وموضوعية أخرى. والاهتمام غير الكافي بتعميم المساواة بين الجنسين في عمل المنظمة تقاطع في وثائق المشاريع، وتنفيذها وإعداد التقارير، من خلال المنتجات المعيارية، بما في ذلك المطبوعات الرئيسية، وأنماط التوظيف والموظفين. وأشارت عملية تقييم المساواة بين الجنسين إلى غياب إطار المساءلة بشأن تعميم المساواة وثقافة تنظيمية لا تفرق بين الجنسين كفاية، من بين مجموعة من الأسباب.

16- وامتثالاً لسياسات المنظمة الجديدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، نفذ مكتب التقييم تمريناً تقييمياً لتحليل مدى تعميم المساواة بين الجنسين في عمل المنظمة والتقييمات.

17- ومن النتائج الرئيسية لإدماج المساواة بين الجنسين في عمل المنظمة ما يلي:

- سجلت أهمية المساواة بين الجنسين في مجال المبادرات/المواضيع مستوى عالياً في المعدل: إذ يؤدي تعميم المساواة بين الجنسين دوراً شبيه رئيسي في أداء عمل المنظمة؛
- تبين أن معدل ما سجلته المنظمة في المجمل، باستثناء الأهمية، هو دون المستوى المقبول، بما في ذلك، زيادة الوعي بالمساواة بين الجنسين، والأثر المحتمل أو الفعلي على المساواة بين الجنسين، والجودة التقنية لتعميم المساواة ومستوى الابتكار في مجال تعميم المساواة والإنصاف بين الجنسين؛
- من جهة أخرى، لقيت توصيات التقييم التي تركز على تعميم المساواة بين الجنسين قبولاً جيداً في العموم ووضعت خطط عمل معقولة: سجل هذا المعيار نتيجة جيدة.

18- والاستنتاج الرئيسي الذي يمكن استخلاصه في هذه الحالة هو الحاجة إلى تعزيز الجهود والالتزام بتحسين تعميم المساواة بين الجنسين في عمل المنظمة، بما في ذلك التقييم. ومن جهته، سيعمل مكتب التقييم على تعزيز آلية استعراض الأقران الداخلية، لا سيما فيما يتعلق بإدماج منظور المساواة بين الجنسين في التقييمات.

3-2 الشراكات

19- غطى تقرير تقييم البرامج لعام 2011 موضوع الشراكات من بين مجموعة من المواضيع. وقد ركزت جميع عمليات التقييم المواضيعية والاستراتيجية التي أنجزت في الفترة المشمولة بالتقرير على أهمية الشراكات لتحقيق المنظمة أهدافها في مختلف القطاعات، بطريقة أكثر كفاءة وفعالية واستدامة. وأقرت معظم التقييمات بأن المنظمة قد نجحت إلى حد ما في تطوير الشراكات على المستوى العالمي، مع هيئات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ووكالات الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين، والجهات الفاعلة الدولية؛ غير أنها شجعت المنظمة على إنشاء تحالفات استراتيجية عالمية أوسع نطاقاً مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في القطاعات قيد التقييم.

20- لكن التقييمات حددت نقاط ضعف رئيسية على المستوى القطري حيث قدرة المنظمة (التقنية ومن حيث الموارد) غير كافية لإقامة الشراكات الفعالة والمحافظة عليها. ومع أن المنظمة وجدت شريكاً راسخاً لوزارات الزراعة وغيرها من الإدارات (أو الوزارات)، في مجالات اختصاصها التقني، بقيت علاقات العمل مع الهيئات المؤسسية وغير الحكومية الأخرى محدودة. وعلاوة على ذلك، وجد تعاونها مع الهيئات الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات البحثية على المستوى الإقليمي والقطري غير منتظم وعرضياً.

21- وشراكات المنظمة مع المنظمات غير الحكومية محدودة في العموم أيضاً: فقط اقتصرت بشكل رئيسي على المشاركة في لجان المنظمة التقنية، أو عن طريق ترتيبات شركاء التنفيذ على المستوى القطري. وبهذه الطريقة، لم تكن الاستثمارات تذكر من حيث مشاركة تتسم بقدر أكبر من المساواة في اتفاقات الشراكات أو من حيث تنمية قدرات الشركاء. وتم تحديد جانب إيجابي في الشراكات التي أقامتها المنظمة مع المنظمات غير الحكومية في سياق إدارة مخاطر الكوارث والمساعدات الإنسانية، حيث وجدت أكثر فعالية.

3-3 الرؤية والاستراتيجيات

22- من السمات المشتركة التي وجدت في جميع التقييمات الرئيسية الاقتصار إلى رؤية واستراتيجيات وخطط عمل تنظيمية في مختلف مجالات العمل. وفي معظم الحالات، كان للعمل المنجز روابط سببية ضعيفة مع التسلسل الهرمي القائم على النتائج على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي 2010-2019.

23- ومع أن معظم الجهات المعنية، بما في ذلك البلدان الأعضاء وغيرها من المؤسسات العاملة في القطاعات نفسها، تعترف بالمنظمة كونها شريكاً رئيسياً في المجالات المواضيعية الخاصة بكل منها، خلص عدد من التقييمات إلى أن المنظمة غير قادرة على تحقيق أقصى استفادة من نطاق خبرتها، من منظور متعدد التخصصات وهي تركز على مجالات عمل محدودة، فتضع فرصة اعتماد مقاربات أكثر استراتيجية وتكاملاً وانتظاماً في عملها. ولوحظت ثغرات في جميع القطاعات، مما أدى إلى مجموعة من الفرص الضائعة لإحداث فرق من حيث المقاربات المبتكرة والتكامل بين الجوانب التقنية والتنمية الاجتماعية. كما لاحظت التقييمات خطراً كبيراً ناجماً عن تآكل قدرة المنظمة على تقديم الدعم التقني الرفيع المستوى والسياسات ذات الصلة، بشكل مركز وفعال، على مستويات عمل مختلفة.

24- وبالتالي، وجدت التقييمات دليلاً على أنه ينبغي للمنظمة أن تركز جهودها على تحديد استراتيجياتها، والحفاظ على قدرتها التقنية وتعزيزها في بعض الحالات، في حين تسعى إلى تقديم المشورة المتعددة التخصصات والمبتكرة، ربما بالشراكة مع البلدان الأعضاء وجهات معنية أخرى.

3-4 المنتجات المعيارية والمعرفية

25- في حين أصدرت المنظمة عدداً من المنتجات المعيارية والمعرفية الممتازة في جميع القطاعات المواضيعية التي جرى تقييمها، أصدرت عدداً من المطبوعات بجودة غير كافية، لم يتم التخطيط لها بما يكفي من حيث زيادة الوعي، والاستخدام والفائدة. وأوصت التقييمات بأن تكون المنظمة أكثر انتقائية وتولي الأولوية للنوعية عوضاً عن الكمية في التخطيط للعمل المعياري وإنتاجه، من أجل تحسين فعاليته وجدواه وأثره على المستوى الإقليمي والقطري. وشملت الإجراءات المحددة التركيز على استهداف أفضل في المنتجات المعيارية لمعالجة الثغرات الرئيسية في المعرفة، إلى جانب تحسين التعميم وأنشطة المتابعة لتشجيع اعتماد أكبر وتكييف مع السياقات القطرية.

26- وحددت التقييمات نقاط الضعف في طريقة عمل المنظمة على منتجاتها المعيارية والمعرفية المتاحة للمستخدمين المحتملين: معظم المنتجات غير معروفة و/أو لا يسهل الحصول عليها. واعتماد المنظمة المتزايد على موقعها الشبكي بشكل حصري لنشر المطبوعات، قد يحد من وصول المنتجات المعيارية في البلدان حيث يصعب الوصول إلى الإنترنت واستخدام الوثائق الإلكترونية. ودعت التوصيات إلى المزيد من الاستهداف في نشر المعلومات.

27- كما شجعت جميع التقييمات المنظمة على تخصيص المزيد من الموارد والجهود لضمان أن تترجم الأدوات والخطوط التوجيهية والمعايير التي تنتجها بشكل أكثر فعالية وأوسع نطاقاً إلى ممارسات جيدة يتم اعتمادها ونشرها.

3-5 تنمية القدرات

28- في حين وجدت التقييمات أن المنظمة تتمتع بقدرة كبيرة على عقد الاجتماعات على المستوى العالمي والإقليمي، فتساهم بذلك في تهيئة بيئة تكمينية وتوفر محافل للتبادل بين البلدان الأعضاء، ركزت معظم جهود تنمية القدرات على تعزيز القدرات الفردية، وليس من أدلة كافية على كيفية تحوّل هذه الجهود إلى تنمية القدرات المؤسسية. وكثيراً ما وثقت أنشطة التدريب غير أنها لم تركز إلى ما تحتاجه من تقييم للحاجات، ولم يكن من دعم أكثر انتظاماً للبعد المؤسسي ولم ترتبط بالتركيز العام للأولويات القطرية. وفي الكثير من الحالات، لم يتوفّر سوى بضعة أدلة على استدامة هذه الجهود وأثرها الطويل الأمد ولم ينظر إليها على أنها تندمج في الاستراتيجيات أو الرؤية البعيدة الأمد أو تدعمها.

3-6 الفعالية على المستوى القطري

29- كانت المنظمة لا تزال تكافح لتلبي طلبات البلدان وأولوياتها بطريقة منهجية. فكانت تدخلات المشاريع أساساً انتهازية وقائمة على توفّر التمويل بدلاً من أن تطابق بين أولويات البلدان والمجالات حيث تتمتع المنظمة بميزة نسبية. وتطرق عدد من التقييمات إلى أطر البرمجة القطرية لكن لم يتوفّر سوى القليل من الأدلة عن التخطيط والبرمجة الأكثر شمولاً وتكاملاً على الصعيد القطري.

30- ومن الأسباب الرئيسية التي تم تحديدها الافتقار إلى الدعم التقني المناسب على المستوى الوطني، وضعف وصول البلدان إلى الموظفين التقنيين على المستويين الإقليمي والفرعي والإقليمي وعلى مستوى المقر. وكانت الخبرة القطاعية متوفرة أساساً من خلال التمويل من خارج الميزانية، وكان من الصعب ضمان الدعم المنتظم وبجودة عالية للقضايا غير المرتبطة بالمشاريع والأنشطة المؤسسية الرئيسية على الصعيد الوطني. وبيّنت جميع التقييمات القطرية أن المنظمة لم تدعم بما يكفي الحكومات في وضع الاستراتيجيات القطاعية والقطاعية الفرعية عبر مجالات خبرتها.

31- ولاحظ العديد من التقييمات غياب الرصد والإبلاغ المنتظمين على جميع مستويات عمل المنظمة، بهدف استخلاص الدروس ودمجها في المبادرات الجديدة. وقد أضعفت المشاريع المصممة والمنفذة بشكل سيئ الفعالية والاستدامة في جميع مجالات التدخل. كما لم يتبين أثر عمل المنظمة من حيث أنظمة الرصد التي يمكن أن تحدد النتائج والآثار على المؤسسات وسبل معيشة السكان.

4 - التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في التقييم

32- واصلت المنظمة في فترة السنتين المشاركة الفعالة في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وفي شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية وفي المجموعة التوجيهية واجتماعات الإدارة لمجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات/التقييم الآني.

33- في أبريل/نيسان 2012، استضافت منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي الاجتماعات السنوية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وشبكة شبكات تقييم الأثر في مقر المنظمة. وترأس أربعة من موظفي مكتب التقييم أو شاركوا في ترؤس عدد من جلسات فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

34- ومنذ عام 2011، يشارك موظفون من مكتب التقييم في ترؤس فرقتي عمل ويشاركون في أربع فرق إضافية: حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛ تقييم الآثار؛ التقييمات المشتركة؛ إدارة المعرفة؛ تقييم العمل المعياري؛ فرقة العمل المشتركة بين لجنة المساعدة الإنمائية/فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لاستعراض النظراء الفني. وقد حققت جميعها تقدماً في خطط عملها، الرامية إلى إصدار وثائق إرشادية حول المواضيع المختلفة. وعمل أفراد مكتب التقييم المشاركون في فرقة عمل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين بنشاط في إعداد الإطار التحليلي لتقييم وظيفة التقييم في إطار خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

35- كما يستمر مكتب التقييم في تمثيل المنظمة كعضو كامل في شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني. وفي الفترة 2011-2012، حققت الشبكة تقدماً كبيراً في كل مسار من المسارات البالغ عددها 12 مساراً وتساهم في تحقيق استراتيجية الشبكة الخمسية. ومع اقتراب انتهاء هذه الفترة في عام 2013، شارك الأعضاء الكاملون في الاستعراض والمناقشة حول التوجهات المستقبلية. وأكد مكتب التقييم مشاركة المنظمة الفعالة في إدارة الشبكة وانضم إلى جماعة الممارسات المعنية بتقييم القدرات التي أنشئت حديثاً. وداخل المنظمة، سعى مكتب التقييم إلى المشاركة التفاعلية للوحدات في المقر والمكاتب الميدانية المعنية بالتعلم والممارسة في القطاع الإنساني.

36- وفي عام 2012، قررت مجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات/التقييم الآني، في ضوء الآثار المترتبة على جدول الأعمال التحولي لأنظمة المساءلة الجماعية، إعادة النظر في الإطار الحالي للتقييمات الآنية وتقسيم العملية إلى خطوة أولى تشمل استعراض عملي آني تقوده الإدارة (في غضون 3 أشهر من بداية الأزمة) وتقييم مستقل تابع (6 إلى 9 أشهر بعد الاستجابة).

37- ووفقاً لأحكام ضمان الجودة في ميثاق مكتب التقييم التابع للمنظمة، جرى استعراض الأقران لوظيفة التقييم في المنظمة في عام 2012، تحت رعاية فرقة العمل المشتركة بين لجنة المساعدة الإنمائية/فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لاستعراض النظراء الفني لوظيفة التقييم في المنظمات المتعددة الأطراف. وأشار فريق الاستعراض، الذي ضم أعضاء من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات ثنائية الأطراف، إلى أنه مقارنة مع وكالات أخرى من منظومة الأمم المتحدة، لمنظمة الأغذية والزراعة وظيفة تقييم ناضجة قائمة على خبرة طويلة. وخلص إلى أن تقدماً كبيراً قد تحقق في السنتين الأخيرتين في تنفيذ توصيات خطة العمل الفورية المرتبطة بالتقييم. وأصدر الفريق توصيات تهدف إلى زيادة منفعة وظيفة التقييم ومصداقيتها واستقلاليتها. وتمت مناقشة استعراض الأقران وملاحظات الإدارة ذات الصلة في الدورة الثانية عشرة بعد المائة للجنة البرنامج في نوفمبر/تشرين الثاني 2012².

38- وأخيراً، تعزز التعاون بشكل خاص مع وظائف التقييم للوكالات التي مقرها في روما، لا سيما برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وترتيب التقييم المستقل التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية الذي أنشئ حديثاً. وقد تعزز التعاون من خلال المشاركة المشتركة في الأحداث التي تركز على جوانب مختلفة من منهجية التقييم. ومن الفعاليات الأخرى الجديرة بالذكر مشاركة موظفي المنظمة المعنيين بالتقييم في فريق اختيار الموظفين لمنصبين في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والتخطيط لتقييم مشترك ثان مع برنامج الأغذية العالمي في عام 2013، لمجموعة الأمن الغذائي المشتركة بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي. ووافقت وظائف التقييم للوكالات التي مقرها في روما أيضاً على بيان مشترك لتعزيز التعاون في المستقبل. ومن الجوانب التي غطتها تبادل خطط العمل وغيرها من المعلومات المرتبطة بالتقييم، وعقد الفعاليات التعليمية، واستعراض الأقران للاختصاصات والتقارير وإعداد التقارير التجميعية/التقييمات الشاملة لمواضيع مهمة مرتبطة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية.

5 - برنامج التقييم في المنظمة

5-1 التقييمات المعروضة على الأجهزة الرئاسية للنظر فيها

39- أنجز مكتب التقييم وقدم إلى المجلس من خلال لجنة البرنامج، من دورته السادسة بعد المائة إلى الثانية عشرة بعد المائة في الفترة من مارس/آذار 2011 إلى ديسمبر/كانون الأول 2012، التقييمات والتقارير التجميعية التالية. وقد قدمت جميعها مع ردود الإدارة الخاصة بكل منها:

(أ) تقييم تدخلات المنظمة الممولة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (PC 106/4)³؛

² الوثيقتان PC 112/6 و PC 112/6 Sup. 1

³ أعد تقرير تقييم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والملخص التوليقي للتقييمات في البرازيل والهند للدورة السادسة بعد المائة للجنة البرنامج، غير أن مناقشتها تمت في دورة اللجنة السابعة بعد المائة في مايو/أيار 2011.

- (ب) فعالية منظمة الأغذية والزراعة على المستوى القطري: ملخص توليفي للتقييمات في بلدان كبيرة سريعة النمو (الهند والبرازيل) (PC 106/6)؛
- (ج) تقييم دور المنظمة وعملها في مجال المساواة بين الجنسين والتنمية (PC 108/5)؛
- (د) تقييم دور منظمة الأغذية والزراعة وعملها في مجال التغذية (PC 108/6)؛
- (هـ) تقييم عمل المنظمة في مجالات حيازة الأراضي والحقوق والحصول على الأراضي وعلى غيرها من الموارد الطبيعية (PC 110/4)؛
- (و) تقييم دور منظمة الأغذية والزراعة وعملها في مجال السياسات الغذائية والزراعية (PC 110/5)؛
- (ز) تقييم استجابة المنظمة للفيضانات في باكستان في يوليو/تموز 2010؛
- (ح) فعالية منظمة الأغذية والزراعة على المستوى القطري: ملخص تجميعي لعمليات التقييم في البلدان التي تشهد حالات طوارئ كبرى وبرامج لإعادة تأهيلها (إثيوبيا وزمبابوي وهايتي) (PC 110/7)؛
- (ط) التقييم الإستراتيجي لدور منظمة الأغذية والزراعة وعملها في مجال الغابات (PC 112/3)؛
- (ي) تقييم الدعم الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (PC 112/4).

40- وبالإضافة إلى ذلك، اطلعت لجنة البرنامج على تقارير المتابعة التالية خلال الفترة نفسها:

- (1) متابعة تقييم عمل المنظمة بشأن الصكوك الدولية (PC 108/8)؛
- (2) متابعة تقييم دور المنظمة وعملها في مجال المياه (PC 110/8) وتقرير التحقق؛
- (3) متابعة التقييم الإستراتيجي لوضع البرامج القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة (الوثيقة PC 112/5)؛
- (4) متابعة تقييم أنشطة منظمة الأغذية والزراعة لتنمية القدرات في أفريقيا (PC 112/INF/3) وتقرير التحقق (PC 112/INF/3 Sup.1)؛
- (5) تقييم عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال حيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى والحقوق المتصلة بها والنفاذ إليها - آخر المعلومات عن تنفيذ التوصيات (الوثيقة PC 112/INF/4).

2-5 التقييمات القطرية

41- في الفترة من يناير/كانون الثاني 2011 إلى ديسمبر/كانون الأول 2012، أنجز مكتب التقييم خمسة تقييمات قطرية على الشكل التالي:

- إثيوبيا، يناير/كانون الثاني 2011؛
- البرازيل فبراير/شباط 2011؛
- زيمبابوي يونيو/حزيران 2011؛
- هايتي، مارس/آذار 2012؛
- سري لانكا، أكتوبر/تشرين الأول 2012.

42- تم توليف النتائج المستخلصة من عمليات التقييم القطرية الأربعة الأولى في تقارير قدمت بالفعل إلى لجنة البرنامج. ووفقاً لتوصية اللجنة، كان تركيز التقييم القطري في الفترة 2011-2013 على البلدان المتوسطة الدخل، ذات الدخل المتوسط المرتفع والمنخفض على حد سواء: وكانت سري لانكا أولى هذه البلدان.

3-5 استعراض التقييمات الرئيسية في الفترة 2010-2012

43- يتضمن الجدول 1 أدناه استعراضاً شاملاً لعمليات التقييم الرئيسية، وتقييم الآثار التي أنجزها مكتب التقييم في الفترة 2010-2012. ويوفر الجدول بعض المعلومات حول الأداء العام لمكتب التقييم على مر الزمن، من حيث عدد التقييمات التي أجريت وبعض ملامحها الرئيسية، مثل مصدر التمويل والنطاق.

الجدول 1 - التقييمات الرئيسية التي أجراها مكتب التقييم في الفترة 2010-2012

التقييمات الرئيسية التي أجراها مكتب التقييم في الفترة 2010-2012				
المجموع	2012	2011	2010	
11	5	3	3	التقييمات المواضيعية والاستراتيجية
4	1	1	2	تقييمات عمليات الطوارئ الرئيسية
6	2	3	1	التقييمات القطرية
21	8	7	6	المجموع
مصدر التمويل				
12	5	4	3	البيزانية العادية
0	0	0	0	المساعدات الطوعية - التنمية
9	3	3	3	المساعدات الطوعية - الطوارئ
نطاق التقييمات*				
10	4	3	3	العمل العياري
9	4	2	3	البرنامج الميداني
6	4	1	1	عمليات الطوارئ
4	1	1	2	الأداء المؤسسي
6	2	3	1	إجمالي عمل المنظمة على الصعيد القطري
تقييم الأثر				
1	0	1	0	عمليات الطوارئ للمنظمة
4	0	3	1	عمل المنظمة التقني على الصعيد القطري
2	1	1	0	المشروع/البرامج
7	1	5	1	المجموع

* يمكن لكل تقييم رئيسي أن يشمل في نطاقه أكثر من مجال تحليل واحد.

4-5 تقييم المشاريع

44- خلال الفترة المشمولة في التقرير، دعم مكتب التقييم وأنجز 68 عملية تقييم لمشاريع. ومن الجدير بالذكر أنه في عام 2012، حقق مكتب التقييم العدد الأكبر من المشاريع المقيمة منذ عام 2000. وأتى هذا نتيجة الجهود المنسقة لتحديد أحكام التقييم في وثائق المشاريع والتشاور مع مدراء المشاريع بشأن القيمة المضافة من تكريس الموارد للتقييم من ميزانية المشروع.

45- أكثر من نصف المشاريع جرى تقييمها عند استكمال تنفيذها: ويعود ذلك بمعظمه إلى عملية التحديد التي سبق ذكرها، التي أعطت الأولوية للمشاريع التي شارفت نهايتها. ولكن التقييمات في منتصف مدة المشروع عادةً ما تكون أكثر فائدة لتحديد نقاط الضعف في تنفيذ المشاريع ومعالجتها. ويعمل مكتب التقييم أيضاً على زيادة عدد مثل هذه التقييمات، بهدف تحسين فعالية عمله من أجل المنظمة وفائدته.

46- وحسّن مكتب التقييم أيضاً من دوره في إدارة تقييمات المشاريع ودعمها، من خلال تكريس المزيد من الجهود لإعداد اختصاصات فرق التقييم وإحاطتها علماً ودعمها، ولضمان جودة التقارير. وينبغي أن يساهم ذلك في تعزيز نوعية التقرير النهائي، والجوانب التعليمية من التقييم والملكية على مستوى المنظمة.

47- يشمل الجدول 2 أدناه معلومات كمية تجميعية عن تقييم المشاريع في الفترة 2010-2012.

الجدول 2- تقييم مشاريع التعاون التقني ومشاريع الطوارئ التي أنجزها مكتب التقييم في الفترة من يناير/كانون الثاني 2010 إلى ديسمبر/كانون الأول 2012

مشاريع التعاون التقني للتنمية والطوارئ وإعادة التأهيل التي تم تقييمها				
المجموع	2012	2011	2010	
66	30	21	15	التعاون التقني لأغراض التنمية
36	9	8	19	الطوارئ وإعادة التأهيل
102	39	29	34	المجموع
مصادر تمويل تقييم المشاريع				
62	33	21	8	أموال المشروع
32	6	7	19	حساب الأمانة للطوارئ - إعادة التأهيل
0	0	0	0	حساب الأمانة للتعاون التقني
8	0	1	7	البرنامج العادي
توقيت تقييم كل مشروع				
29	11	9	9	التقييم في منتصف المدة
70	26	20	24	التقييم في نهاية المشروع
3	2	0	1	التقييم بأثر رجعي

5-5 خطة عمل مكتب التقييم للفترة 2013-2014

48- وافقت لجنة البرنامج في دورتها الثانية عشرة بعد المائة في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، على خطة العمل المتجددة لمكتب التقييم للفترة 2013-2014. وأعطيت الأولوية الأهم إلى اتسكال وتنفيذ التقييمات الرئيسية التالية:

- تقييم مكاتب المنظمة الإقليمية والإقليمية الفرعية لأفريقيا (ليقدم إلى لجنة البرنامج في أكتوبر/تشرين الأول 2013)؛
- تقييم مكاتب المنظمة الإقليمية والإقليمية الفرعية لآسيا والمحيط الهادئ (ليقدم إلى لجنة البرنامج في مايو/أيار 2014)؛
- تقييم مكاتب المنظمة الإقليمية والإقليمية الفرعية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (ليقدم إلى لجنة البرنامج في مايو/أيار 2014)؛
- تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام (ليقدم إلى لجنة البرنامج في مايو/أيار 2014)⁴؛
- تقييم عمل الفاو خلال المرحلة الانتقالية ما بعد الأزمات (ليقدم إلى لجنة البرنامج في عام 2014)؛
- عمل المنظمة في مجال التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها (ليقدم إلى لجنة البرنامج في عام 2015)؛
- دور المنظمة في نشر المعارف بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية (ليقدم إلى لجنة البرنامج في عام 2015)؛
- عمل المنظمة في مجال الموارد الوراثية (ليقدم إلى لجنة البرنامج في عام 2015)؛
- التقييم المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لمجموعة الأمن الغذائي المشتركة (ليقدم إلى لجنة البرنامج في عام 2015).

49- وفيما يتعلق بالتقييمات القطرية، دعمت اللجنة التقييم القطري للصومال الذي سيقدم إلى لجنة البرنامج بشكل تقرير تجميعي، مع التقييم القطري لبرنامج المنظمة في أفغانستان في عام 2014.

50- وسينجز مكتب التقييم مجموعة التقييمات للبلدان المتوسطة الدخل. وينبغي استكمال التقييم في أرمينيا وفييت نام في عام 2013؛ كما سيتم اختيار بلد من البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من بين البلدان التي استكملت بالفعل أطر البرمجة القطرية وصادقت عليها. وسيقدم التقرير التجميعي لتقييمات البلدان المتوسطة الدخل إلى اللجنة في عام 2014. وفي عام 2014 كذلك، ستلقى لجنة البرنامج الاقتراحات لمستقبل التقييمات القطرية، مع مراعاة الخبرة المكتسبة حتى تاريخه والوضع المتعلق بأطر البرمجة القطرية وتنفيذها.

⁴ يشمل هذا التقييم التركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة والتكنولوجيات البيولوجية، مع السعي إلى إدارة متكاملة للمحاصيل بهدف تحديد استخدام المياه.

51- وبناءً على طلب لجنة البرنامج، سيعقد مكتب التقييم تقريراً تجميعياً لكل تقييمات مكاتب المنظمة الإقليمية والإقليمية الفرعية، ليقدمه إلى المؤتمر في دورته التاسعة والثلاثين في عام 2015.

6 - موجزات التقييم: التقييمات الرئيسية والتقارير التجميعية

- تقييم تدخلات المنظمة الممولة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ؛
- فعالية المنظمة على المستوى القطري: ملخص توليفي للتقييمات في بلدان كبيرة سريعة النمو (الهند والبرازيل)؛
- تقييم دور المنظمة وعملها في مجال المساواة بين الجنسين والتنمية؛
- تقييم دور المنظمة وعملها في مجال التغذية؛
- تقييم عمل المنظمة في مجالات حيازة الأراضي والحقوق والحصول على الأراضي وعلى غيرها من الموارد الطبيعية؛
- تقييم دور المنظمة وعملها في مجال السياسات الغذائية والزراعية؛
- تقييم استجابة المنظمة للفيضانات في باكستان في يوليو/تموز 2010؛
- فعالية منظمة الأغذية والزراعة على المستوى القطري: ملخص تجميعي لعمليات التقييم في البلدان التي تشهد حالات طوارئ كبرى وبرامج لإعادة تأهيلها (إثيوبيا وزمبابوي وهايتي)؛
- التقييم الاستراتيجي لدور المنظمة وعملها في مجال الغابات؛
- تقييم الدعم الذي تقدمه المنظمة لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

موجز مكتب التقييم 26: تدخلات المنظمة الممولة من الصندوق

المركزي لمواجهة الطوارئ

مكتب التقييم

في منظمة الأغذية والزراعة

تقرير تقييم البرامج 2013

الخلفية

أنشئ الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (الصندوق المركزي) في شهر ديسمبر/كانون الأول 2005 وبأشهر عمله في شهر مارس/آذار 2006 وكان الغرض من إنشائه توكي قدر أكبر من الدقة في التوقيت والموثوقية لدى تقديم المساعدة لضحايا النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، وذلك من خلال تقديم هبات تصل قيمتها إلى 450 مليون دولار أمريكي في السنة وقروض بقيمة 50 مليون دولار أمريكي. وبلغ نصيب المنظمة من مخصصات الصندوق المركزي في عام 2009، 12 في المائة من المجموع. وحيث أن استخدام المنظمة لاعتماد القروض كان محدوداً، فقد ركز التقييم على عنصر تقديم المنح الذي قُسم بدوره إلى "نافذتين": واحد للاستجابة السريعة، ويحصل على ثلثي اعتماد تقديم المنح، ونافذة أخرى للطوارئ التي تعاني قصور التمويل ويشمل الثلث المتبقي من الاعتماد.

أجري تقييم المشروعات الممولة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في الفترة 2009-2010 بغية إتاحة المعلومات المرتدة والتوجيه لإدارة منظمة الأغذية والزراعة بشأن العمليات التي مر بها تنفيذ المشروعات والقيود التي واجهتها والإنجازات التي حققتها حتى تاريخه، وإبلاغ أمانة الصندوق المركزي ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ للأمم المتحدة والجهات المانحة وحكومات البلدان التي تعاني الأزمات وغيرها من أصحاب المصلحة بكيفية استخدام أموال الصندوق. وكان المقصود أن يكون التقييم تطلعياً وأن يسهم في تحسين ملاءمة وكفاءة وفعالية أنشطة الطوارئ التي تضطلع بها المنظمة بتمويل من الصندوق المركزي في المستقبل. وقد حدد توقيته بحيث يكون أحد مدخلات قطاع الأمن الغذائي في التقييم العالمي خماسي السنوات للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وهو التقييم المنظور الاضطلاع به في الفترة 2010-2011.

الاستنتاجات والنتائج الرئيسية

الصلاحية

خلص التقييم إلى أن المنظمة تقدم مساهمة إنسانية كبرى للمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات من خلال تمكينها من الاعتماد على ذاتها وتوفير الأغذية محلياً عبر تدخلات زراعية مُحكمة التوقيت. وهي غالباً ما تساهم بصورة غير مباشرة في إنقاذ الأرواح ولكنها تستوفي دوماً معايير الصندوق المركزي بهذا الصدد. ووفقاً للتقييم شكّل الصندوق المركزي أداة مالية رئيسية بالنسبة إلى المنظمة حيث أنه يقدم تمويلاً مبكراً، مما يتيح الاستجابة بصورة فعّالة لأكثر الاحتياجات إلحاحاً بعد حدوث كارثة مفاجئة أو في وقت مبكر بما فيه الكفاية في حالة الكوارث الأبطأ انتشاراً.

في الموجز

1- الخلفية

2- الاستنتاجات والنتائج

الرئيسية

3- التوصيات

4- رد الإدارة

5- الأجهزة الرئاسية

جميع تقييمات المنظمة
ورود الإدارة وثائق عامة
يمكن الاطلاع عليها على
الموقع التالي:

<http://www.fao.org/evaluation/oed-home/en/>

تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات

انتهت جميع تقارير دراسات الحالة القطرية إلى أن الاحتياجات قدرت بالصورة الصحيحة وأن مشروعات الصندوق المركزي استجابت لهذه الاحتياجات بطريقة ملائمة. ويركز الصندوق تركيزاً كبيراً على تقدير احتياجات أصحاب المصلحة المتعددين. وتصف الخطوط التوجيهية ووثائق السياسات عملية شفافة وشاملة ومتعددة القطاعات تجريها أفرقة الأمم المتحدة والحكومات بمشاركة من المنظمات غير الحكومية.

الكفاءة وتصميم المشاريع

رغم التحسينات في الإجراءات الخاصة بالمشتريات، بقيت دقة توقيت الاستجابة العامل الرئيسي الذي يعوق كفاءة برامج الطوارئ التي تنفذها المنظمة. وتبين أن تنفيذ المشاريع بصورة فعّالة وفي التوقيت الصحيح مرتبط بقدرة المنظمة على العمل في حالات الطوارئ وهي قدرة تتفاوت فيما بين البلدان. ووجد التقييم أن اتجاه الصندوق المركزي إلى المشروعات الصغيرة سريعة التصميم والتي تتبع نهجاً عادية وبسيطة إلى حد بعيد وغير طموحة تكنولوجياً هو أمر يستحق الثناء وجدير بأن يتم تعزيزه.

نظم المعلومات والإدارة

افتقر الموظفون الميدانيون في المنظمة إلى إجراءات وأدوات ونظم معلومات موحدة لتيسير وتوثيق الإدارة المالية والمشتريات والتعاقد والرصد على المستوى القطري. وفي حين شهدت المشتريات والتعاقد في حالات الطوارئ مزيداً من اللامركزية من خلال نقلها إلى الميدان، لم يجر تكييف المحاسبة وإعداد الميزانية ونظم الإدارة على مستوى المنظمة مع المتطلبات المحلية. ولم تتح نظم المعلومات الإدارية وجود تدفق سريع وموحد للمعلومات عن الميزانية والخاصة بالتنفيذ من الميدان إلى المقر الرئيسي. وأعاق هذا قدرة المقر الرئيسي على تعقب أداء المشاريع في الوقت الحقيقي مقارنة بالمقاييس المرجعية.

الشراكات

تمكّنت المنظمة من خلال عملها المساند للتنمية وإدارة المخاطر في حالات الكوارث على مرّ سنين عديدة من إقامة علاقات وثيقة مع المؤسسات الرائدة في هذه المجالات. وقد أثبتت هذه الاستثمارات والشراكات طويلة الأجل مع منظمات مستقرة أهميتها للوقاية من الكوارث أو التدخل للتصدي للأوضاع القائمة في الأجل القصير، كلما وحيثما دعت الحاجة. ووجدت الشراكات القوية بوجه عام واستفادت بصورة فعّالة من الميزات المقارنة للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والحكومات ومنظمات الأمم المتحدة. وكانت فعالية التنفيذ متصلة اتصالاً وثيقاً بقدرة الشركاء المعنيين بالتنفيذ. غير أن عدداً كبيراً من الشركاء شددوا على أهمية الحصول على دعم فني جيّد وعلى بناء قدراتهم من قبل المنظمة عوضاً عن الاكتفاء بالتمويل. وكثيراً ما أثبتت الشراكات طويلة الأجل التي أسفر عنها العمل الإنمائي للمنظمة على مرّ العقود الماضية أنها مفيدة للغاية عند تنفيذ تدخلات الطوارئ قصيرة الأجل.

العدالة والاستهداف

في معظم المشروعات التي تم استعراضها، نصت وثائق البرنامج وعقوده المبرمة مع الشريك المنفذ على معايير واضحة لاختيار المستفيدين. إلا أن هذه المعايير كُيِّفت في كثير من الأحيان على المستوى الميداني لمراعاة تطلعات المجتمعات المحلية وتوصياتها. وقد مالت هذه التعديلات بصفة عامة إلى إضعاف معايير الاستهداف وتوسيع مجموعة المستفيدين المستحقين للمعونة. ونظرا لقصر الوقت الذي تتيحه الأطر الزمنية لمشروعات الاستجابة السريعة التابعة للصندوق المركزي ولمخاطر التحيز لدى إعداد قوائم التوزيع، فإن التقييم يسلم بالحاجة إلى وجود خطوط توجيهية أكثر عمومية تتركز على أساليب التوزيع، خاصة بالنسبة للبنود التي يسهل تشاطرها مثل البذور أو الأسمدة، تاركة للمنظمات غير الحكومية المقتدرة والمجتمعات المحلية عملية الاختيار الشفاف لمجموعات واسعة من الأسر المستحقة على المستوى الميداني.

النتائج

انتهى التقييم، على أساس القرائن المستمدة من ثمانية دراسات حالة قطرية، إلا أن المنظمة استخدمت التمويل الذي قدمه لها الصندوق المركزي لتوفير إسهامات إنسانية للمجتمعات المحلية المتأثرة بالأزمات عن طريق تدخلات عاجلة موجهة صوب حماية الاعتماد على الذات في تدبير سبل العيش. وكان إسهامها في إنقاذ الأرواح غير مباشر في كثير من الحالات – باستثناء الأمراض حيوانية المنشأ ذات التأثير المباشر على صحة الإنسان – لكنه كان يندرج بالصورة المناسبة في نطاق الخطوط التوجيهية المعنية بكيفية تفسير معايير إنقاذ الأرواح.

التوصيات

تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات وتصميم المشاريع وضمان الجودة

ينبغي للمنظمة أن تواصل تعبئة الأخصائيين ذوي المعرفة من الحكومات والمشروعات الإنمائية الموجودة من قبل والمنظمات غير الحكومية للمشاركة في تقييم الاحتياجات وأن تسعى إلى المشاركة في العمليات متعددة الجهات المعنية الرامية إلى تقييم الاحتياجات. وينبغي أن تواصل دعم نظم الإنذار المبكر و/أو جمع موجزات بسيطة لسبل العيش وجداول زمنية زراعية يجري إعدادها على أساس معارف المزارعين أنفسهم.

الكفاءة وحسن التوقيت

- ينبغي أن تعالج أمانة الصندوق المركزي حالات التأخر الموسمية في إقرار مشروعات الصندوق؛
- ينبغي زيادة وعي موظفي البرامج بالمدد النمطية التي يستغرقها تسليم المشتريات في إطار مختلف نهج التوريد، وينبغي أن يشرعوا في عمليات التوريد والتعاقد في أبكر وقت ممكن؛
- ينبغي أن تطور المنظمة معرفة أكثر دقة بكيفية تغيير الجدول الزمني للزراعة من جهة إلى جهة أخرى أو من مرتفع إلى مرتفع أو من منطقة زراعية – إيكولوجية إلى أخرى، بما يمكن الفرق الميدانية من تحسين جدولة التنفيذ وتوفير المدخلات الزراعية قبل موسم البذر وليس خلاله؛

- على موظفي المنظمة الموجهين إلى التنمية على الصعيد القطري أن يكتسبوا "خبرة بالطوارئ" من خلال إتاحة برنامج مستمر مخصص لإذكاء الوعي والتنفيذ على وجه التحديد.

الشراكة والتنسيق

- ينبغي أن تستمر المنظمة في نسج علاقات العمل مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، مع إيلاء الأفضلية للجهات الفاعلة التي لها سجل طويل من الالتزام وصلات جيدة بالمجتمعات المحلية في المناطق المستهدفة؛
- ينبغي للمنظمة أن تدرج الشركاء المنفذين الأساسيين في عمليات تحديد نطاق التدخلات المقترحة وتصميمها ووضع مواصفاتها وذلك إلى مدى يتجاوز ما تفعله حالياً؛
- لتحقيق المساواة في العلاقة مع الشركاء المنفذين ينبغي استكمال البند 507 الجديد من دليل إجراءات المنظمة وصك الشراكة الجديد وإتاحتها للفرق التشغيلية؛
- ينبغي للمنظمة أن تدرج بانتظام شعارات شركائها المنفذين في تقارير إنجاز المشروعات؛
- ينبغي نقل الدعم الذي تقدمه المنظمة للشركاء المنفذين في صورة مساعدة عينية وتدريب.

العدالة والاستهداف

- في الاستجابة المباشرة لكارثة معينة، أي في معظم الاستجابات السريعة الممولة من الصندوق المركزي، ينبغي أن يكون الاستهداف في إطار مشروعات استبدال الأصول الإنتاجية منصباً على المستوى القروي؛
- ينبغي أن تفوض المنظمة سلطة توريد بعض البنود للشركاء المنفذين أو للمستفيدين مباشرة باتباع نظام قائم على القسائم؛
- ينبغي للمنظمة أن تورد دائماً الأنواع/السلالات/الأصناف التي تكون مماثلة لتلك المستخدمة حالياً في المناطق المستهدفة ومألوفة للمستفيدين.

ردّ الإدارة

وافقت إدارة المنظمة على جميع التوصيات الثماني عشرة الموجهة إلى المنظمة كلياً أو جزئياً (قبلت كلياً أربع عشرة توصية وقبلت جزئياً أربع توصيات). وتشمل التوصيات التي قبلت كلياً التوصيات المتعلقة بتقييم الاحتياجات ووضع سلم الأولويات والكفاءة ودقة التوقيت والنتائج. ووافقت جزئياً على التوصيات المتعلقة بالشراكات والتنسيق والمساواة. وبالإضافة إلى ذلك، قبلت أمانة الصندوق المركزي توصيتين كلياً، وقبلت توصية بشكل جزئي ورفضت توصية من التوصيات الأربع الموجهة إلى الصندوق المركزي. وشددت إدارة المنظمة على أن النتيجة العامة تؤيد الهدف طاء من الإطار الاستراتيجي للمنظمة وتشجع فريقه على "زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال".

الأجهزة الرئاسية

أشارت لجنة البرنامج في دورتها السابعة بعد المائة إلى أنّ التقييم كان شاملاً وأثبتت على العمل الجيد الذي اضطلعت به منظمة الأغذية والزراعة في حالات الطوارئ. وأوصت بأن تعزّز الأمانة بقدر أكبر شراكاتها وشدّدت على مبدأ إبراز الشركاء القيمين على التنفيذ في التقارير عن استكمال المشاريع؛ وبمواصلة بذل الجهود التي تكفل التكامل بين الأنشطة في حالات الطوارئ والأعمال الإنمائية على المستوى القطري. وطلبت إلى الأمانة معالجة المخاوف التي أثارها التقييم في ما يتعلق بالنهوض بقدرات المكاتب القطرية.

وأشارت اللجنة إلى أنّ توقيت التقييم كان يُقصد منه المساهمة في قطاع الأمن الغذائي لأغراض التقييم العالمي الخماسي الجاري حالياً للصندوق. وطلبت إجراء استعراض شامل للتوصيات الصادرة عن عمليات تقييم أخرى ذات الصلة لكي يُستعان بها في تقرير المتابعة الذي تعدّه الأمانة عن تقييم القدرة التشغيلية للمنظمة في حالات الطوارئ. وطلبت أن يجري تحليل لتوصيات التقييم ذات الصلة المتعلقة بقدرة المكاتب القطرية على تأدية ولايتها، لكي تنظر فيه اللجنة.

موجز مكتب التقييم 27: فعالية المنظمة على المستوى القطري

في البلدان الكبيرة السريعة النمو

مكتب التقييم
في منظمة الأغذية والزراعة

تقرير تقييم البرامج 2013

الخلفية: ملخص توليفي للتقييمات في بلدان كبيرة سريعة النمو (الهند والبرازيل)

كانت التقييمات القطرية منذ عام 2005 تشكل جزءاً من برنامج التقييم في منظمة الأغذية والزراعة. وعندما ناقشت لجنة البرنامج التقييمات القطرية في مايو/أيار 2007، "أكدت أهمية تقييم فعالية المنظمة في كل بلد، ورأت أنه ينبغي أن تتضمن عينات عمليات التقييم القطرية المقبلة بعض البلدان ذات الدخل المتوسط بالإضافة إلى أقل البلدان نمواً".

واختيرت الهند باعتبارها البلد الذي يستوفي المعايير الموضوعية بما في ذلك مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، والسكان الريفيين، وأعداد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ومؤشر التنمية البشرية، وعدد المشروعات المراد تقييمها. وأجري خلال عام 2008 "تقييم تعاون المنظمة مع الهند في الفترة 2003-2008" واستكمل التقرير في مارس/آذار 2009.

وفي إبريل/نيسان 2010، اقترح مكتب التقييم على لجنة البرنامج تقييم بلد كبير آخر مشابه، لاستكمال تحليل الهند وتحديد بصوره أفضل للدور الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمة في ظروف مماثلة. وأقرت هذه الاستراتيجية، وكانت البرازيل الخيار الأنسب للمقارنة، وأجري "تقييم تعاون المنظمة مع البرازيل في الفترة 2002-2010" في الفترة من مايو/أيار إلى ديسمبر/كانون الأول 2010، واستكمل التقرير في فبراير/شباط 2011.

الاستنتاجات والنتائج الرئيسية

اتبعت مجالات التدخل التقني للمنظمة في كل بلد للأولويات الوطنية وركزت على القطاعات التي رأت الحكومة الوطنية والشركاء أن المنظمة تتمتع فيها بميزة نسبية ويمكن أن تحقق قيمة مضافة. واعتمد اختيار القطاعات الفعلية إلى حد كبير على الكفاءة والقدرة الوطنية وعلى التصورات الوطنية للقيمة المضافة للمنظمة.

وكانت العناصر المشتركة:

- الغياب شبه الكامل للتدخلات في حالات الطوارئ؛
- بسبب الإجراءات البيروقراطية، الفرص الضائعة لتوجيه موارد المؤسسات الممولة الدولية، التي تعتبر من الجهات المانحة القليلة في بلدان مثل البرازيل والهند، والاستفادة من معرفتها التقنية في مشروعاتها؛
- الانسحاب التدريجي لمشروعات "الأمن الغذائي" في كلا البلدين: فالتركيز في الهند كان ينصب على المساعدة الإنمائية في مجال السياسات والاستراتيجية على المستوى القطاعي، وفي البرازيل، على التفاعلات بين الزراعة، والحراجة، وإدارة الموارد الطبيعية؛

في الموجز

1- الخلفية

2- الاستنتاجات والنتائج

الرئيسية

3- التوصيات

4- رد الإدارة

5- الأجهزة الرئاسية

جميع تقييمات المنظمة
وردود الإدارة وثائق عامة
يمكن الاطلاع عليها على
الموقع التالي:

<http://www.fao.org/e-valuation/oed-home/en/>

- هيكلية محافظ تتغير بسرعة، ويعود ذلك إلى أسباب مختلفة، والحاجة إلى إعادة النظر في نموذج ممثلات المنظمة في البلدين، لتلبية رغبة الحكومتين القطريتين في تطوير إطار التعاون مع المنظمة؛ وفي حالة البرازيل، كانت الحكومة تضطلع بالفعل بدور شريك الموارد للمنظمة؛
- تحديات مشابهة لتطوير إطار البرمجة القطرية للمنظمة وإدارته:
 - العديد من الشركاء من مؤسسات مختلفة، حكومية وغير حكومية، من المهم العمل معها لمعرفة القيمة المضافة التي يمكن لهذه القطاعات أن تحققها في عملية التنمية؛
 - حجم البلدين، وهيكليةما الفيدرالي، والتنوع في مستوى التنمية على نطاق الولايات يعني أنه ينبغي للمنظمة أن تعمل خارج المستوى الفيدرالي وتدعم ولايات فردية في حاجة شديدة؛ ففي الهند مثلاً، كان هناك عدد من الولايات رأى أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية له الأولوية في عمل الأمم المتحدة.

واختلف حجم ونمط برنامج المنظمة في البرازيل والهند بدرجة كبيرة. ففي البرازيل، كانت حافظة المنظمة تموّل إلى حد كبير من موارد وطنية من خلال شكل حسابات الأمانة الأحادية؛ أما في الهند فكان مصدر التمويل الرئيسي جهة مانحة خارجية، هي هولندا.

وكانت صلاحية وملكية واستدامة مشروعات حساب الأمانة الأحادي عالية جداً في البرازيل، وكان لنموذج التمويل هذا عدد من المزايا للحكومة. ولكن من منظور المنظمة، تضمّن النموذج مخاطر محتملة من حيث الصورة والاستخدام الملائم لموارد المنظمة؛ كما أنه قوِّض فعالية المنظمة وميزتها النسبية لأن دورها انحصر في الغالب في إدارة المشاريع. أما في الهند فاستأهل النموذج المزيد من الاهتمام، من أجل تجديد التعاون مع الحكومة.

وشكلت المشاريع التي مولتها هولندا والتي تمت إدارتها من خلال نموذج "التنفيذ الوطني" في الهند، فرصة ممتازة لتختبر المنظمة هذه المقاربة. وأكدت التجربة أن الميزات التالية يجب أن تشكل جزءاً من نموذج التنفيذ الوطني:

- ينبغي أن تموّل مساهمة المنظمة التقنية بشكل مناسب في صياغة المشروع، ورصده، والإشراف عليه كعنصر أساسي للاتفاق؛
- ينبغي أن يسترشد الاتفاق برؤية عن المشاركة والمسؤولية المشتركة في الإدارة والتنفيذ ويستند إلى هذه الرؤية.

وفي إطار المشاريع الإقليمية والعالمية، حظيت المنظمة بالتقدير لدورها كوسيلة توجيه و"كوسيط نزيه"، تسهل نقل المعرفة من البرازيل والهند إلى بلدان أخرى. ورأى الشركاء الوطنيون أنّ هذه المشاريع تعد نهجاً فعالاً لإقامة روابط بين المؤسسات الوطنية عبر بلدان مجاورة وفي أماكن أخرى بغرض تشجيع النقاش وتبادل الخبرات. واعتبر أن المنظمة كان لها دور رئيسي هام في هذه العملية. وسهلت الكفاءة التقنية الوطنية القوية استعادة المخرجات أو العمليات التي تحققت عن طريق هذا النوع من المبادرات.

ومن أكثر أوجه القصور وضوحاً نقص مشاركة موظفي المنظمة مع ممثليها في تحديد هذه المبادرات وتطويرها وتنفيذها ومتابعتها. وكانت لذلك في أغلب الأحوال آثار سلبية على الفعالية، عن طريق إضعاف تقاسم المعرفة وتراكمها المحتمل، والتنسيق والتآزر من جانب ممثلية المنظمة في إطار البرنامج القطري؛ كما أنه أثر على سمعة المنظمة ككل عندما كانت المثلية غير مدركة لما تقوم به وحدات المنظمة الأخرى في البلاد. وتبين أنه من المهم للغاية تحديد جهة مؤسسية وطنية مسؤولة لأي مشروع، بما في ذلك الجهات الإقليمية.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، كان أداء المنظمة في البلدين مرضياً بشكل عام في أحسن صوره. وفي غالبية المشروعات والمبادرات، كانت المواضيع والتوجه العام يتطلبان تعميم المساواة بين الجنسين بصورة كاملة و/أو الاهتمام بأدوار المرأة وأنشطتها، ولكن لم يكن هذا هو الحال في التصميم أو التنفيذ. ولكن كان ثمة استثناءات إيجابية قليلة على مستوى المشروع في كلا البلدين.

وكان الاندماج الاجتماعي أحسن حالاً، خاصة في تصميم المشروعات وتنفيذها: فقد تضمن الكثير من وثائق المشروعات الجماعات المهمشة بين المستفيدين المستهدفين وفي أنشطة المشروعات، وهي خطوة أولى ضرورية لضمان توجيه بعض الاهتمام إلى السكان المعرضين أثناء التنفيذ.

وفيما يتعلق بالمنتجات المعرفية والمعيارية، توصل التقييمان إلى استنتاجين مماثلين: ففي عالم لم تعد فيه المنظمة اللاعب الوحيد في عدد من المواضيع، لم يعد نشر وثيقة على موقع شبكي يكفي لاستخدامها، كما أن حلقات العمل وصفحات الموقع الشبكي لم تعد في حد ذاتها طريقة فعالة لنشر رسالة المنظمة، حتى في بلدان مثل البرازيل والهند. ولزم وضع استراتيجيات أكثر استباقية لنشر المعلومات من أجل اجتذاب المهتمين المحتملين المتخمين فعلاً بالمعلومات، وضمان وصول المعلومات والمعرفة التي تصدرها المنظمة إلى هدفها الصحيح وعرضها بطريقة مفيدة للمستخدمين النهائيين وتسهيل وصولهم إليها، من الناحية اللغوية أيضاً.

التوصيات

شمل التقرير التجميعي خمس توصيات موجهة إلى المنظمة.

ركّزت التوصية 1 على نظم المعلومات في المنظمة ونبعت من مراقبة المعرفة والوعي المحدودين وبالتالي استخدام منتجات المنظمة المعيارية والمعرفية حتى في البلدان المجهزة تجهيزاً جيداً من حيث البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات مثل الهند والبرازيل. ونصحت المنظمة بتوسيع دائرة نشر منتجاتها من خلال شبكات أكثر استباقية، وإنشاء مستودعات في ممثلات المنظمة عن كل ما تقوم به المنظمة في البلد وتطوير استراتيجيات قطرية للاتصالات.

واقترحت التوصية 2 تعزيز استقاء الدروس وتبادلها بين ممثلات المنظمة، انطلاقاً من تجربة تطوير أطر البرمجة القطرية في الهند.

وتطُرقت التوصية 3 إلى التعاون بين المنظمة ومؤسسات التمويل الدولية، لتحسين التعاون والتآزر من خلال تطوير البروتوكولات المشتركة لإدارة المشاريع.

وركّزت التوصية 4 على الحاجة إلى أن تطوّر المنظمة نموذجاً معيارياً لصياغة مشاريع حساب الأمانة الأحادي واتفاقات التنفيذ الوطني والموافقة عليها ورصدها، فتحدد بشكل واضح دور المنظمة ومسؤولياتها والتسلسل القيادي.

وشدّدت التوصية 5 على الحاجة إلى إشراك ممثلات المنظمة كلياً في تصميم المشاريع الإقليمية والأقليمية والعالمية، وصياغتها وتنفيذها، بما في ذلك نقل الموارد اللازمة إلى المكاتب القطرية لإدارتها على المستوى القطري.

رد الإدارة وتقرير المتابعة

جاء في رد الإدارة تقديراً إيجابياً للتقرير التجميعي، الذي وجد مفيداً في فهم بعض الملامح الحديثة في أداء المنظمة في البلدين واتفق مع تقييم الميزة النسبية للمنظمة في كل بلد.

كما أقرت الإدارة بضرورة أن تكون المنظمة قادرة على تلبية المتطلبات المختلفة التي تنبع من عضويتها المتعددة الأوجه وأن بلدان مثل البرازيل والهند، وهي ليست فريدة ولا تمثل غالبية البلدان الأعضاء في المنظمة، لها متطلبات وتوقعات مختلفة من حيث الدعم. ووافقت الإدارة بشكل كامل على التوصيات الخمس.

الأجهزة الرئاسية

ناقشت لجنة البرنامج التقرير التجميعي في دورتها السابعة بعد المائة في مايو/أيار 2011. وأثنت اللجنة على التقرير ورحّبت برد الإدارة الإيجابي على التوصيات المقدّمة. وأعربت عن عدد من المخاوف إزاء جدوى تطبيق التوصية بوضع بروتوكولات مع كلّ من مؤسسات التمويل الدولية تغطي مجموع القضايا الإدارية والتنظيمية المرفوعة.

وركّزت توصيات اللجنة على الأوجه التالية:

- الاستعانة بالخبرة المكتسبة من عمليات التقييم القطرية لإغناء التعاون بين بلدان الجنوب من حيث نطاقه ونوعيته وآلياته؛
- تحسين تبادل المعرفة داخل البلدان وفي ما بينها؛
- إيلاء عناية خاصة للقدرة على الاطلاع على المنتجات الإعلامية الصادرة عن منظمة "الفاو" واستخدامها بجميع لغات المنظمة ومن بيئات ثقافية مختلفة؛
- طباعة التقارير التجميعية لعمليات التقييم القطرية ومحتواها.

موجز مكتب التقييم 28: دور المنظمة وعملها في مجال المساواة

بين الجنسين والتنمية

مكتب التقييم
في منظمة الأغذية والزراعة

تقرير تقييم البرامج 2013

الخلفية

طلبت لجنة البرنامج في أكتوبر/تشرين الأول 2008 أن يجري تقييم دور المنظمة وعملها في مجال المساواة بين الجنسين والتنمية في عام 2010. وفي أبريل/نيسان 2010، طلبت اللجنة إلى مكتب التقييم إجراء التقييم بالتوازي مع عملية مراجعة القضايا الجنسانية التي تديرها شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية، المخطط لها.

وجرت عمليتا التقييم والمراجعة بأكبر قدر من التنسيق والتكامل. وركز التقييم على مدى دمج منظور المساواة بين الجنسين في مختلف مستويات عمل المنظمة، في حين ركزت المراجعة على آليات المساواة في المنظمة، والتوظيف والإجراءات. وعززت كل عملية الأخرى من حيث تسليط الضوء على التحديات والمشاكل والسبيل للمضي قدماً، من أجل تحسين دمج أهداف المساواة بين الجنسين في أداء المنظمة.

وجرى التقييم في الفترة من سبتمبر/أيلول 2010 إلى مايو/أيار 2011. وقام فريق التقييم، المكوّن من ثمانية مستشارين مستقلين من أربع مناطق، وثلاثة موظفين من مكتب التقييم، بزيارة 16 بلداً في آسيا وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وآسيا الوسطى.

الاستنتاجات والنتائج الرئيسية

المسؤوليات والتنظيم والميزانية

لم "تستوعب" المنظمة جيداً خطتي العمل المتعلقةين بالمساواة بين الجنسين والتنمية رغم الجهود التي بُذلت لإعداد الخطة الثانية بطريقة شاملة وتشاركية. ويرجع ذلك في جانب منه إلى فصلهما عن عملية التخطيط والميزنة الشاملة. ولم تترك الخطتان عموماً بصمة تُذكر على المنظمة، ولكن شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية ليست وحدها المسؤولة عن ذلك.

ولا يوجد الكثير من الأدلة الملموسة التي تؤكد أن الهدف الاستراتيجي كافٍ ساهم خلال السنة الأولى من تنفيذه بدور قوي في دفع تعميم المساواة بين الجنسين في المنظمة. وعلاوة على ذلك فقد ترك الهدف الاستراتيجي ثغرة في سياسة المنظمة بشأن تعميم المساواة بين الجنسين وآلية المساواة ذات الصلة.

في الموجز

- 1- الخلفية
- 2- الاستنتاجات والنتائج الرئيسية
- 3- التوصيات
- 4- ردّ الإدارة
- 5- الأجهزة الرئاسية

جميع تقييمات المنظمة
ورود الإدارة وثائق عامة
يمكن الاطلاع عليها على
الموقع التالي:

<http://www.fao.org/evaluation/oed-home/en/>

لم تطرأ أي زيادة على موارد البرنامج العادي المخصصة للأعمال المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتنمية في إطار الهدف الاستراتيجي كاف، وقد يؤدي تحسن المعرفة ونظام التخطيط إلى تيسير تبادل توزيع الموارد في برنامج العمل والميزانية 2013/2012 على الرغم من أن الحافز سيظل ضعيفاً في ظل عدم وجود آلية للمساءلة.

عمل شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية

تبيّن تفاوت في أداء شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية خلال الفترة قيد التقييم. ويعود ذلك جزئياً إلى الافتقار إلى الموارد، وإلى النقص في الفهم الواضح في المنظمة والشعبة نفسها لدور الشعبة واختصاصها. واتسمت عموماً المنافع العامة العالمية التي أنتجتها الشعبة بوجودتها الكبيرة من حيث الملاءمة والجودة الفنية، ولكن لم يكن لها الأثر المرتجى. وأمكن التوصل إلى أدلة على تحقيق نتائج وآثار إيجابية في بعض المشروعات، من بينها مشروع ديميترا. وأدخلت تطورات على أداة تحليل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وعممت، وأجريت أنشطة لتنمية القدرات وإسداء المشورة الفنية للبلدان الأعضاء، وجرى تقديم الدعم المباشر وغير المباشر إلى النساء في المناطق الريفية. وجرت تنمية قدرات موظفي المنظمة أيضاً في مجال المساواة بين الجنسين غير أنه لم يكن، في كثير من الأحيان، ملائماً لاحتياجات الوحدات الفنية.

فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)

خصصت موارد محدودة لعمل المنظمة في مجال العلاقة بين الزراعة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ونظر التقرير سلباً إلى قرار المنظمة بإنهاء العمل تدريجياً في هذا المجال. وتحققت أنجح النتائج في مشروعات المدارس الحقلية والحياتية للمزارعين المبتدئين. واعتبرت أدوات تحليل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على مستوى كبير من الجودة رغم استخدامها على نطاق محدود.

العمل الفني للمنظمة

دمجت المنظمة الاعتبارات الجنسانية وأدرجت النساء في نحو 40 في المائة من مشروعاتها المنفذة في فترة التقييم؛ وتباين كثيراً مدى تعميم المساواة بين الجنسين، ولكن نهج المساواة بين الجنسين والتنمية استخدم أكثر من نهج إدماج المرأة في عملية التنمية؛ ولكن كان ينبغي للمنظمة أن تدمج قضايا المساواة بين الجنسين في نسبة تتراوح تقريباً بين 75 و80 في المائة من مشروعاتها.

وعوملت النساء باعتبارهن مجموعة متجانسة، واستهدفت المرأة باعتبارها متلقية للمدخلات وليست مساهمة، ويؤدي العديد من التدخلات إلى تحسين الدخل، ولكنها لم تسفر عن تحقيق التمكين الاجتماعي - الثقافي أو السياسي.

وكان مستوى وعي موظفي المنظمة بأهمية قضايا المساواة بين الجنسين جيداً في العادة، ولكن الكفاءة في دمج المنظور الجنساني في المشروعات والمنافع العامة العالمية كانت ضعيفة إلى حد ما. وكان الموظفون الفنيون في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية عموماً أقل كفاءة في قضايا المساواة بين الجنسين مقارنة بموظفي المشروعات في البلدان. والمهارات في قضايا المساواة بين الجنسين لم تدخل في أي وقت من الأوقات ضمن معايير اختيار الموظفين في أي وظائف بخلاف وظائف خبراء قضايا المساواة بين الجنسين.

التعاون مع وكالات الأمم المتحدة

عمل شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية مقدر جيداً على المستوى العالمي غير أن معظم الأعمال التي قامت بها في مجال المساواة بين الجنسين بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لم تدعمها الإدارة العليا والوحدات الأخرى في المنظمة. وعلى المستوى القطري، غابت المنظمة في أغلب الأحيان عن فرق الأمم المتحدة القطرية وآليات التنسيق المرتبطة بالمساواة بين الجنسين. وكان التعاون الأكثر نجاحاً في إطار البرامج المشتركة للأمم المتحدة.

آليات تنفيذ خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية والهدف الاستراتيجي كاف

ما قامت به المنظمة داخلياً لمعالجة الخلل الكبير في تعيين الرجال والنساء كان ضئيلاً نسبياً. وفي ظل عدم وجود أطر للرصد والمساءلة، ظلت توصيات لجنة استعراض البرامج والمشروعات موضع تجاهل في عدد من الحالات. ووجدت شبكة مسؤولي الاتصال المعنيين بالمساواة بين الجنسين محدودة الفعالية، بسبب غياب المساءلة على المستويات العليا، وافتقار الموظفين المعيّنين للمؤهلات المطلوبة للإسكاف بزمام قيادة التغيير في منظمة يهيمن عليها الرجال. والمنظمة لم تكن عموماً سباقة إلى اقتراح نهج مراعية للاعتبارات الجنسانية في مشروعاتها حتى في الحالات التي التزمت فيها الحكومات والجهات المانحة بالمساواة بين الجنسين.

التوصيات

طرح التقييم 17 توصية.

مسؤولية المنظمة وثقافتها

ينبغي للمنظمة أن تعلن مجدداً ويقوة وعلى أعلى مستوى التزامها الكامل بالمساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني باعتبار أن المسؤولية عن ذلك تقع على المنظمة بأسرها وليس على شعبة واحدة فقط. وينبغي أن توضع آلية للمساءلة على مستوى الإدارة العليا وأن تتلقى الأجهزة الرئاسية بانتظام التقارير وتوصي باتخاذ ما يلزم من إجراءات إذا لم يكن الامتثال مرضياً على الوجه الأكمل. وينبغي للمنظمة اتخاذ خطوات لإرساء ثقافة تشجع وتدعم المساواة بين الجنسين في كل جوانب المنظمة.

سياسة المساواة بين الجنسين

ينبغي للمنظمة وضع سياسة بشأن المساواة بين الجنسين لتعميم أهداف المساواة بين الجنسين في المنظمة ورسم مسار لتحقيق الهدف الاستراتيجي كاف. وينبغي أن تتضمن السياسة استراتيجية وأحكاماً تنص على وضع خطط عمل على مستوى الشعب. ويجب أن تتجاوز الاستراتيجية مجرد إدامة أدوار الجنسين بحالتها الحالية وتحسين سبل المعيشة لتشمل التمكين والمساواة بين الجنسين في اتخاذ القرار والحصول على الموارد والسيطرة عليها.

الهيكلية والموظفون

ينبغي للمنظمة دمج كفاءات ومهارات معالجة قضايا المساواة بين الجنسين ضمن معايير اختيار وتقييم الموظفين والخبراء الاستشاريين على السواء. وينبغي أن يعيّن في كل شعبة فنية في المقر الرئيسي موظف فني كبير يتمتع بالخبرة في القضايا الاجتماعية/الجنسانية قادر على تخصيص 30 في المائة من وقته لهذه القضايا. وينبغي استعادة وظائف التنمية الجنسانية/الاجتماعية في كل المكاتب الإقليمية. وينبغي ضمان كفاءات الموظفين على المستوى الإقليمي الفرعي أيضاً. وينبغي أن تسعى المنظمة إلى تحقيق المزيد من التوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين على كافة مستويات المنظمة.

شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية

يتعيّن على الشعبة أن تشكل مجموعة التفكير في المنظمة بشأن قضايا المساواة الاجتماعية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، كونها الوحدة الفنية الرائدة في المشاريع مع التركيز بشكل كبير على قضايا المساواة بين الجنسين، وتستمر في إعداد المنتجات الموحدة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين. ويتعين على شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية تسهيل تعميم المساواة بين الجنسين في سائر إدارات المنظمة في إطار الاضطلاع بدور استشاري.

تنمية القدرات

يتعيّن على شعبة إدارة الموارد البشرية وشعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية إعداد نماذج لجلسات للتوعية بالمساواة بين الجنسين بالنسبة لموظفي المنظمة كافةً. وينبغي لتنمية القدرات في مجال المساواة بين الجنسين أن تكون محدّدة ومركّزة على احتياجات مختلف الوحدات والشعب. ويجب أن تشمل جميع برامج تنمية القدرات في المنظمة الدمج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. ويتعين على المنظمة تنمية القدرات في مجال تعميم المساواة بين الجنسين في البلدان الأعضاء، عندما تكون الأموال الطوعية الكافية متوفّرة ليس إلا.

العمل التقني

في جميع المشاريع التي لها أثر على الأشخاص، ينبغي للمنظمة أن تطبق تحليلاً اجتماعياً في مرحلة التصميم أو الإنشاء، وتدمج قضايا التنمية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في تصميم المشاريع وتنفيذها، وتدرج باباً من أبواب الميزانية لأخصائي في قضايا المساواة بين الجنسين كلما أمكن ذلك. ويجب على المنظمة أن تدرج بشكل منهجي في أنظمتها الخاصة برفع التقارير معلومات موزعة بحسب نوع الجنس. وينبغي ضمان ألا ينقل أي من المنشورات والمواد الإعلامية الصادرة عن المنظمة رسائل تميّز بين الجنسين. ويتعين على شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية ووحدة تنسيق البرامج الميدانية والرصد المستند إلى النتائج إعداد مؤشرات تتعلق بالمساواة بين الجنسين لمشاريع المنظمة وخطوط توجيهية ذات صلة لاستخدامها. ويتعين على المنظمة الحفاظ على التزامها بالعمل في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان حيث اللوباء وقع على السكان الريفيين.

الشراكات والتحالفات

في تصميم المشاريع وتنفيذها، ينبغي أن تطور المنظمة الشراكات والتحالفات مع المنظمات المختصة في مجال التنمية الاجتماعية وفي المساواة بين الجنسين. ويتعين على المنظمة المشاركة في البرامج المشتركة للأمم المتحدة التي تهدف إلى دعم دور المرأة المنتج في الزراعة وفي جماعات العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري. وينبغي للمنظمة أن تنشئ شراكة مؤسسية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاستناد إلى الميزة النسبية لكل منهما دعماً للمرأة في المناطق الريفية، من أجل تمكين المرأة في الريف.

ردّ الإدارة

رحّبت إدارة المنظمة بتقييم أنشطة المنظمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتنمية نظراً إلى عدم إجراء أي تقييم يذكر لأنشطة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين في السنوات الأخيرة. ورحّبت الإدارة وأشارت إلى أن غالبية النتائج والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن تقييم المساواة بين الجنسين تعزز التوصيات المنبثقة عن مراجعة القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ووافقت الإدارة على 16 توصية بالكامل من التوصيات الـ17 ورفضت التوصية المتعلقة بالالتزام المتجدد بالعمل في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إدراكاً منها أنّه في هذه المرحلة من تقدّم اللوباء، قد تتم إدارة عمل الوقاية والتخفيف من وطأة هذا اللوباء بفاعلية أكبر من جانب الوكالات الشقيقة في منظومة الأمم المتحدة التي تتمتع بموارد أفضل.

الأجهزة الرئاسية

صادقت لجنة البرنامج في دورتها الثامنة بعد المائة في أكتوبر/تشرين الأول 2011، على تنفيذ توصيات التقييم الست عشرة التي قبلتها الإدارة وطلبت تنفيذها في أقرب وقت ممكن، ودعت إلى دعم إدماج المساواة بين الجنسين في عمل المنظمة.

وأكد المجلس في دورته الثالثة والأربعين بعد المائة المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني-ديسمبر/كانون الأول 2011، على أهمية دمج الاعتبارات الجنسانية في جميع مجالات عمل المنظمة، مع مراعاة المراجعة الجنسانية وتقييم دور المنظمة وعملها في مجال المساواة بين الجنسين والتنمية. وبشكل خاص: (1) أكد على ضرورة تغيير الثقافة السائدة في الأمانة والإرادة السياسية للأعضاء لإدماج المساواة بين الجنسين بشكل فعال؛ (2) أكد على أن المساواة شرط أساسي وطلب إعداد تقرير سنوي عن التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج في مجال المساواة بين الجنسين؛ (3) وافق على أن تكون اعتبارات المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من كل عملية تقييم. وتماشياً مع المراجعة الجنسانية وتقييم دور منظمة الأغذية والزراعة والأعمال ذات الصلة بقضايا الجنسين والتنمية، أكد المجلس أن تعديلات برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 شملت زيادة في مخصصات الميزانية للهدف الاستراتيجي-كاف بمقدار 2.7 مليون دولار، مع وضع رقم إضافي مستهدف هو 2.5 مليون دولار أمريكي تخطط له جميع الوحدات.

موجز مكتب التقييم 29: دور المنظمة وعملها في مجال التغذية

مكتب التقييم

في منظمة الأغذية والزراعة

تقرير تقييم البرامج 2013

الخلفية

شكلت على الدوام زيادة مستويات التغذية وجمع وتحليل ونشر المعلومات بشأن التغذية هدفاً رئيسياً وولاية مفوضة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فقد تباينت مكانة التغذية ودورها في أنشطة المنظمة عموماً، وقيدت تخفيضات الميزانية هذا الدور بشدة في السنوات الأخيرة. ومع تزايد الاهتمام بمكافحة الجوع وزيادة بروز "العبء الثنائي" لسوء التغذية على جدول الأعمال الدولي، أصدرت لجنة البرنامج تكليفاً بإجراء التقييم، ومنحته الأولوية في دورتها الثالثة بعد المائة المعقودة في أبريل/نيسان 2010. وشمل التقييم جميع أعمال المنظمة في مجال التغذية منذ عام 2004 باستثناء العمل بشأن الدستور الغذائي وسلامة الأغذية.

في الموجز

1- الخلفية

2- الاستنتاجات والنتائج

الرئيسية

3- التوصيات

4- رد الإدارة

5- الأجهزة الرئيسية

ولأغراض التحليل، صُنّف عمل المنظمة في مجال التغذية على أنه: (1) مشورة علمية تشمل تركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات؛ (2) المعلومات والتقييم والتحليل والإحصاءات؛ (3) إدماج التغذية في البرامج الميدانية بما في ذلك التثقيف التغذوي وتغذية المجتمعات؛ (4) المساعدة في مجال السياسات؛ (5) والعمل المعياري. واضطلعت بهذا العمل على نحو رئيسي شعبة التغذية وحماية المستهلك في إدارة الزراعة وحماية المستهلك، وهي الوحدة الأساسية المسؤولة عن التغذية، وتشارك أيضاً إدارات أخرى بقدر أقل.

الاستنتاجات والنتائج الرئيسية

خلص التقييم إلى أن التنسيق بين المجالات التقنية فيما يتصل بالتغذية ضئيل للغاية. وهذا ما يعكس انعدام رؤية المنظمة فيما يتعلق بدورها في مجال التغذية، ويحد من المساهمة التي ينبغي أن تؤديها التغذية على نطاق المنظمة. وخلص إلى أن المنظمة ينقصها دور قيادي في مجال التغذية داخل الإدارة العليا، وليس لديها اتجاه واضح على هذا المستوى رغم الجهود التي يبذلها فريق التغذية لتحديد المزايا النسبية للمنظمة وتوضيح القضايا ذات الأولوية.

إن توليد معلومات دقيقة وموثوق بها وتحليل تركيبة الأغذية والمغذيات والمتناول من الطاقة الغذائية يوفر عناصر لتقييم الأمن الغذائي والتغذوي ويؤثر بحسم في وضع مؤشر نقص التغذية الذي تطبقه المنظمة على نطاق عالمي.

جميع تقييمات المنظمة
ورود الإدارة وثائق عامة
يمكن الاطلاع عليها على
الموقع التالي:

<http://www.fao.org/e-valuation/oed-home/en/>

تتمتع المنظمة بمكانة فريدة تمكنها من جمع ونشر إحصاءات ومعلومات عن الزراعة والأغذية والتغذية باعتبارها سلعة عامة. ويعتبر رصد التقدم المحرز على الصعيد العالمي حول الحد من الجوع، عن طريق وضع تقديرات لانتشار نقص التغذية، وهو مؤشر له أوجه قصور، مهمة أساسية في هذا الصدد. ومن مصادر القلق الأساسية عدم امتلاك المنظمة لما يكفي من الموارد لبناء القدرات القطرية اللازمة. ولا يمكن أن تستمر الثقة في مكانة المنظمة باعتبارها "مصدراً موثوقاً للمعلومات غير المنحازة" بدون تطوير هذه القدرات. ويعتبر الدعم الذي تقدمه المنظمة لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية مهماً للغاية، إلا أن التركيز ما زال منصباً على جمع معلومات بشأن توافر الأغذية والحصول عليها أكثر من معلومات عن التغذية.

ويستلزم بناء الأدلة على وجود علاقة بين الزراعة والتغذية توافر مؤشرات تقيس مباشرة استهلاك الأغذية وتنوع النظم الغذائية. وتطبق المنظمة تكنولوجيا بسيطة نسبياً وأدوات سهلة الفهم لتقييم أثر التدخلات على الجودة التغذوية للنظم الغذائية. ومع ذلك، فلم يأخذ إلا عدد قليل من التقييمات التي دعمتها المنظمة، والتي حظيت باعتراف واسع النطاق لمصداقيتها وحيادها، في حساباته الاعتبارية التغذوية. ويمثل هذا أحد أوجه القصور الكبرى في تحسين فهم السبل التي يمكن بها للنهج القائمة على الأغذية والزراعة أن تحسن التغذية.

ومن الجوانب الرئيسية في عمل المنظمة تقديم المساعدة التقنية في مجال السياسات، أساساً في قطاعي الزراعة والأمن الغذائي. ويعترف كثير من أصحاب المصلحة بأن لدى المنظمة القدرة على تجميع الأطراف الرئيسية الفاعلة من مختلف القطاعات. وقد كان عمل المنظمة في مجال الدعوة للحق في الغذاء وتقديم المساعدة التقنية دعماً للسياسات والتشريعات في مجال الأمن الغذائي والتغذوي فعالاً في جميع أنحاء منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفي أماكن أخرى، كان عمل المنظمة في مجال الدعوة من خلال الشبكات الإقليمية أقل تأثيراً. وفي بعض البلدان، اتبعت المنظمة نهجاً "شاملاً" إزاء المساعدة في مجال السياسات، مما جعل العمل أكثر تأثيراً وفعالية بقدر كبير. وفي حالات أخرى، دارت "صراعات على النفوذ"، وقد كانت ضارة جداً.

وقد أعد كم كبير من المنتجات المعيارية. ولم يبرز إلا عدد قليل من المواضيع المحورية المشتركة، وليس من الواضح كيف حددت أولوياتها. وتوجه معظم المنتجات نحو قراء من الموظفين الحكوميين، بيد أنها لا تُعد بناءً على الطلب. وأعدت بعض الكتيبات والمبادئ التوجيهية الممتازة من أجل الممارسين استناداً إلى الخبرات الميدانية؛ وتحظى بتقدير كبير من جانب القلة التي اطّلت عليها. وقلة من المنتجات المعيارية تقدم براهين كافية وواضحة على الطريقة التي تسهم بها الاستثمارات والممارسات الزراعية في تحسين التغذية على مستوى الأسرة.

ويعدّ عمل المنظمة المتعلق بالتغذية فعالاً للغاية فيما يتصل بمشاركة المرأة على مستوى القاعدة، بيد أن ثمة سمة مشتركة وهي أنه لا يستند إلى أي تحليل جنساني ومن ثم لا تؤخذ القضايا الجنسانية في الاعتبار بالقدر الكافي في تصميم المشاريع وتنفيذها. وتبيّن أن موظفي المشاريع بشكل عام يفهمون المفهوم الجنساني فهماً خاطئاً أو يسيئون تفسيره. فقد كانت الكثير من أنشطة التدريب في مجال التغذية (مثلاً) تدعم بالفعل الأدوار الإنجابية للمرأة، ولم تول الاهتمام الكافي إلى توزيع المهام/الوقت بين الجنسين على مستوى الأسرة.

الشراكات: تتمتع المنظمة بميزة نسبية واضحة وهي علاقتها الطويلة مع البلدان الأعضاء، من خلال وزارات الزراعة في المعتاد، مما يتيح قناة فعالة يمكن عن طريقها إثارة شواغل التغذية والتركيز عليها. أما الاتجاه السائد على المستوى الميداني فتمثل في أن المنظمة تقوم بوظيفة تنفيذية أكثر من قيامها بالدور "الإشرافي"، الذي سيعكس ميزتها النسبية. وليس هناك سوى أمثلة قليلة على عمل المنظمة بشكل استراتيجي مع سائر شركاء الأمم المتحدة أو المنظمات البحثية، ولم تقم المنظمة أيضاً بإقامة شراكات فعالة مع المنظمات غير الحكومية.

الترتيبات المؤسسية: تتمتع شعبة التغذية وحماية المستهلك بقدرة محدودة وتقوم بدور قيادي ضئيل للغاية لإنجاز طائفة واسعة من المسؤوليات. ولا تمثل الشعبة مركز تنسيق قوياً ومتماسكاً في مجال التغذية رغم الجهود التي يبذلها عدد من موظفيها المجتهدين للغاية. وتوجد كثير من المبادرات الاستراتيجية داخل المنظمة التي ينبغي للشعبة أن تثير من خلالها شواغل بشأن التغذية، لكنها لا تعمل بشكل كاف لاغتنام هذه الفرص. علاوة على ذلك، فرغم الاعتراف بالصلوات الجوهرية القائمة بين سلامة الأغذية والتغذية، وجد التقييم أن الجمع بين الدستور الغذائي وسلامة الأغذية والتغذية لم يترجم إلى روابط أقوى وكيان متماسك.

التوصيات

موقف المنظمة: يتعين على الإدارة العليا للمنظمة أن تلتزم بالتركيز القوي على التغذية عبر المنظمة وفقاً للمطلوب بحكم الولاية الموكولة إليها. وينبغي أن يتولى نائب المدير العام للمعرفة "مناصرة" هذا الالتزام. وينبغي وضع وصياغة رؤية واستراتيجية مساهمات المنظمة في التنمية الزراعية المراعية للتغذية تعكس التزام المنظمة بمعالجة نقص التغذية والإفراط في التغذية على حد سواء. وفي هذا الإطار، دعي إلى تحديد بلدان محورية تتوافر قدرات داخل المنظمة لتنفيذ تدخلات فيها ويتوافر فيها التزام قطري بالتصدي لسوء التغذية.

ينبغي أن تقلل المنظمة من تركيز عملها على أداء أنشطة تتعلق بالتغذية تحديداً على المستوى المجتمعي، وأن تنحو أكثر نحو القيام بدور "الإشراف" ووضع المعايير من أجل تشكيل وتوجيه ووضع قواعد ومعايير للحكومات وشركاء التنمية الآخرين لتنفيذ وتحقيق نواتج تغذوية محسنة. ولهذه الغاية، ينبغي أن تبني المنظمة الأدلة وترتبط الأغذية والزراعة بنواتج التغذية وتعزز تحليل التغذية في الإحصاءات والمعلومات. وفي البلدان المحورية، ينبغي وضع أطر البرمجة القطرية تدور حول أهداف التغذية المعلنة وتعميم التغذية في مشاريع الزراعة والأمن الغذائي، وتبيان بوضوح كيفية تعميم الإدماج الاجتماعي والجنساني.

وينبغي أن تبني المنظمة القدرات على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي وتشجع التعاون في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بتركيبة الأغذية التي يطلبها مستعملون نهائيون لضمان أن تأخذ التدخلات في مجال السياسات والبرامج التغذوية في حساباتها. وينبغي أن تدعم وظيفة الوديع الدولي للبيانات، وتوفر مراقبة الجودة، ويجب أن تكون هذه البيانات جاهزة لكي يطلع عليها جميع المستعملين المحتملين بسهولة.

وينبغي تعميم التغذية في الإطار الاستراتيجي ووثائق التخطيط والبرمجة عن طريق التحديد المنتظم لنتائج معينة مشتركة للوحدات تربط التغذية بالمجالات الأخرى لعمل المنظمة.

الترتيبات المؤسسية: ينبغي أن يفصل عنصر "التغذية" لشعبة التغذية وحماية المستهلك عن عنصري سلامة التغذية والدستور الغذائي. ويتعين على الكيان الجديد أن يعمل "كمقدم خدمات" يوفر المساعدة التقنية والتوجيه المعياري للشعب الأخرى. ومن شأن إعادة عنصر التغذية إلى إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن يمكن ويعزز الصلات بالمعلومات والتقييمات والإحصاءات والسياسات والقضايا الجنسانية. وتحدد التشكيلة التقنية لفريق التغذية وفقاً للأولويات الاستراتيجية في الرؤية والاستراتيجية. وينبغي أن يتولى رئاسته مدير قوي يحظى باعتراف دولي. وينبغي إنشاء وظائف موظفي تغذية (مستقلين عن وظائف سلامة الأغذية) في الأقاليم والأقاليم الفرعية حيث توجد بلدان محورية في مجال التغذية، يتيح لها الفريق الدعم التقني. ونظراً إلى ندرة الموارد، ينبغي تمويل وظائف موظفي التغذية على المستوى القطري من خلال دعم من خارج الميزانية.

ويتعين على المنظمة أن تحقق الاتساق بين ترتيباتها التعاونية القائمة، وتقييم شراكات قوية متعددة القطاعات. وينبغي أن تحافظ على تعاونها الوثيق مع منظمة الصحة العالمية وتتخلى بالتدريج عن دورها القيادي بشأن مشاورات الخبراء المتعلقة بالاحتياجات من المغذيات. وينبغي أن تقيم المنظمة تحالفات استراتيجية أخرى لتحقيق بقدر أكبر من الفعالية نواتج التغذية خاصة في ميدان تقديم المساعدة في مجال السياسات. فتستفيد من ميزتها النسبية في العمل بالتعاون مع الحكومات وتغتني الفرصة لتعزيز والاستفادة من النهج ومناهج العمل المتعددة القطاعات للتنمية الريفية للتغذية في بلدان محورية. وينبغي أن تشارك المنظمة بشكل بناء في الشبكات المتصلة بالتغذية على جميع المستويات وأن تقوم بدور أبرز في هذا المجال.

رد الإدارة

رحبت إدارة المنظمة بتقييم دور المنظمة وعملها في مجال التغذية وأعربت عن سعادتها بأن التوصيات تصيب بتشيدها على الدور المركزي للتغذية في ولاية المنظمة. وأعربت الإدارة عن تأييدها للدعوة لبلورة رؤية واستراتيجية للمنظمة لإنجاز العمل في مجال التغذية في المنظمة لأن الوقت مناسب لإعادة تحديد الدور الريادي العالمي للمنظمة من أجل تحسين مستوى التغذية من منظور الغذاء والزراعة. ومن مجموع 14 توصية، وافقت الإدارة على 9 توصيات، وعلى توصية واحدة موافقة جزئية، وأرجئ النظر في أربع توصيات، لا سيما بشأن الترتيبات المؤسسية، للمزيد من الاستعراض.

الأجهزة الرئاسية

أعربت لجنة البرنامج عن تقديرها للتقييم ومنهجيته ورأت أن التوصيات استندت إلى قاعدة من الأدلة السليمة. إلا أنها أعربت عن أسفها حيال النتائج غير المرضية حقاً ورأت أن هناك حاجة ماسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وطلبت للجنة الحصول على مزيد من المعلومات التفصيلية عن الآثار المالية وتحديد الأولويات. وأكدت مجدداً على أن التغذية قضية مهمة مشتركة بين القطاعات وتقتضي التعميم بالإضافة إلى أنها محور قوي لضمان مكانة المنظمة وقيادتها في مجال التغذية.

وفيما يتعلّق بالتوصيات، أيّدت لجنة البرنامج والمجلس وضع استراتيجية ورؤية للمنظمة في مجال التغذية، وأضافا أنّ الشراكات والتعاون والمشاركة مع البلدان الأعضاء مهمة، وأثنيا على النهج الذي تتبعه الإدارة في تشكيل لجنة توجيهية. وحثت اللجنة الإدارة على العمل بسرعة وطلبت استعراض الاستراتيجية والرؤية في الدورة التي ستُعقد في مايو/أيار 2012 من أجل تمكين المنظمة من الاضطلاع بدور استراتيجي في مجال التغذية. وطلبت أن تتضمن الوثائق تقييماً لعمل المنظمة بشأن النتائج في مجال التغذية وكشوف حسابات الأغذية بالإضافة إلى جداول زمنية محددة لمرحلة التنفيذ. وقبلت التوصية القاضية بالتركيز على الإشراف والعمل المعياري بالاستناد إلى قاعدة ثابتة في العمل التنفيذي، وأكدت مجدداً على الرابط المهم بين المساواة بين الجنسين والتغذية.

موجز مكتب التقييم 30: دور المنظمة وعملها في مجالات حيازة الأراضي والحقوق والحصول على الأراضي وعلى غيرها

مكتب التقييم
في منظمة الأغذية والزراعة

من الموارد الطبيعية

تقرير تقييم البرامج 2013

الخلفية

طلبت لجنة البرنامج التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في دورتها الثالثة بعد المائة (سبتمبر/أيلول 2009) من مكتب التقييم أن يجري تقييماً لعمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن حيازة الأراضي والحقوق والوصول إلى الأراضي. وقد تم توسيع نطاق التقييم ليعكس الصلات القوية بين قضايا الحيازة والحقوق والوصول، والتركيز الأوسع نطاقاً لعمل المنظمة مؤخراً في مجال حيازة الأراضي وحقوق المياه، الذي تضمن أيضاً عملاً بشأن حيازة موارد طبيعية أخرى (منها مثلاً الغابات والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك). فقضايا الحيازة والحقوق والوصول تشمل الجوانب التقنية لإدارة الأراضي؛ وإسداء المشورة إلى الدول بشأن تعزيز الحقوق العرفية المتعلقة بالأراضي والحيازة من قِبَل الفئات الضعيفة؛ ومساعدة الدول فيما يتعلق بالجوانب ذات الطابع السياسي الأكبر المتمثلة في حقوق المياه، وإصلاح حيازة الغابات، وحقوق الوصول فيما يتعلق بمصايد الأسماك، وتعارضات استخدام الأراضي، والسيطرة على الأنشطة غير القانونية المتعلقة بالغابات وصيد الأسماك التي تؤثر مباشرة على وصول أصحاب الحقوق الشرعيين، رجالاً ونساءً، إلى الموارد الاقتصادية على نحو فعال. ويغطي التقييم الفترة من 2006 إلى 2010.

في الموجز

1- الخلفية

2- الاستنتاجات والنتائج

الرئيسية

3- التوصيات

4- رد الإدارة

5- الأجهزة الرئاسية

الاستنتاجات والنتائج الرئيسية

خلص التقييم إلى أنه في حين تعكس الترتيبات المؤسساتية في المنظمة الطبيعة المتباينة لقضايا الحيازة والحقوق والوصول، يفترق العمل إلى التنسيق والتلاقي بين المجموعات المختلفة التي تتعامل مع هذه القضايا ولا توجد حوافز حقيقية لتغيير الوضع. وخلص التقييم إلى أن المنظمة ينبغي أن تستفيد في عملها بشأن الحيازة والحقوق والوصول من ميزتها النسبية، أي أن تدمج خبرتها ومعرفتها المتعلقة بالأمّن الغذائي والتنمية الزراعية تحقيقاً للتخفيف من وطأة الفقر.

العمل المتعلق بالأراضي في مجال الحيازة والحقوق والوصول

العمل المعياري: على وجه الإجمال، وجد برنامج العمل المعياري لفريق حيازة الأراضي فعالاً وكفؤاً وملائماً، مما يعكس ارتفاع مستوى كفاءة أفراد الفريق المهنية وخبرتهم الواسعة.

وفي الفترة التي يشملها الاستعراض زاد عدد المطبوعات المنشورة على الصفحات الشبكية للمنظمة بشأن حيازة الأراضي كما ونوعاً وتحسنت أيضاً الصلات بين العمليات المعيارية والعمليات الميدانية. ووجدت المطبوعات بشأن حيازة الأراضي والموقع الشبكي وأنشطة التدريب في مجال الحيازة والحقوق والوصول مهمة ومفيدة، مع أنه تمت الإشارة إلى أن المجال سانح لتحسين المنتجات المعيارية.

جميع تقييمات المنظمة
ورود الإدارة وثائق عامة
يمكن الاطلاع عليها على
الموقع التالي:

<http://www.fao.org/evaluation/oed-home/en/>

البرنامج الميداني لحيازة الأراضي: وجد البرنامج الميداني بوجه عام ملائماً للبلدان المعنية وفعالاً في تحقيق المخرجات المقررة. ولكن لم يتم العثور على أدلة قاطعة حول استدامة هذه النتائج وأثرها.

البرنامج التعاوني بين منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي في مجال حيازة الأراضي: لقد كانت نسبة تبلغ نحو 40 في المائة من مجموع المشاريع المضطلع بها في الفترة التي يشملها الاستعراض من أجل البنك الدولي، منبثقة من البرنامج التعاوني لمركز الاستثمار. والبرنامج مرتفع الجودة فيما يتعلق بتوصيل الخدمات وما تقدمه المنظمة من مساهمات. غير أن التقييم أعرب عن الانشغال بشأن تركيز عمل المنظمة بشكل مفرط في شرقي أوروبا وآسيا الوسطى، مما أدى إلى اختلال في التوازن في حافظة مشاريع فريق حيازة الأراضي وإلى نقص مستشاري حيازة الأراضي ذوي الخبرة في أقاليم ومجالات تقنية أخرى.

مواضيع الحيازة والحقوق والوصول الشاملة للقطاعات

القضايا الجنسانية والدعم المقدم بعد انتهاء حالات الطوارئ: تبين أن الاعتبارات الجنسانية قد أدمجت جيداً في العمل في مجال الحيازة والحقوق والوصول، بفضل قدرة قوية في مجال الحيازة والحقوق والوصول داخل الوحدة المسؤولة عن تعميم القضايا الجنسانية وإدراج خبرة مراعية للقضايا الجنسانية في المجموعات التقنية العاملة في هذا المجال. وفي الدعم المقدم بعد انتهاء حالات الطوارئ، تبين أن أداء المنظمة متفاوت، يعتمد بشكل كبير على توفر موظفي حيازة الأراضي المتغير.

الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني: بين التقييم أن مضمون مسودة الخطوط التوجيهية الطوعية شامل في تغطيته للمبادئ الأساسية على صعيد السياسات. ونجحت عملية المشاورات في أن تستوعب بدرجة كافية آراء إدارتي مصايد الأسماك والغابات، مما ساهم في مصداقية الخطوط التوجيهية. وإذ كان من السابق لأوانه تحديد ما إذا كان الاستثمار في الخطوط التوجيهية الطوعية له وجاهته، شكلت العملية فرصة لتفاعل المنظمة مع البلدان الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بشأن طائفة متنوعة من القضايا البالغة الأهمية ولتعزيز بروز قضايا الحيازة.

الاستيلاء على الأراضي على نطاق كبير: وجد التقييم أن المنظمة قد انخرطت بطريقة تنم عن الإحساس بالمسؤولية في الجدول بشأن "الاستيلاء على الأراضي"، مدركة كل الإدراك للحساسيات بين البلدان الأعضاء، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والشركات الكبرى، والمنظمات غير الحكومية الدولية. وكانت المنظمة قد أصدرت تكليفاً بإجراء بحوث ملائمة وحسنة التوقيت وأتاحت نتائج تلك البحوث على موقعها الشبكي. غير أن التقييم وجد أيضاً أن المنظمة نادراً ما استطاعت أن تقدم مشورة ملائمة للبلدان الأعضاء كل على حدة بشأن الاستيلاء على الأراضي على نطاق كبير، وذلك نتيجة للافتقار إلى الموارد والمعلومات عن الموضوع على الصعيد القطري.

الأنشطة المتعلقة بالغابات ومصايد الأسماك والمياه في مجال الحيازة والحقوق والوصول

عملت وحدات مختلفة داخل منظمة الأغذية والزراعة سوياً بشأن تحديات الحيازة والحقوق والوصول؛ ومع ذلك لا يزال المجال سانحاً للمزيد من التعاون ويلزم تمويل مكرّس لهذا التعاون. وقد كانت منظمة الأغذية والزراعة تفتقر إلى الأموال اللازمة للنشاط المتعلق بـ"الموارد الطبيعية الأخرى" في مجال الحيازة والحقوق والوصول. فإثناء الفترة المستعرضة كان نحو مليون دولار أمريكي من التمويل الخارج عن الميزانية مكرّساً لأنشطة الحيازة والحقوق والوصول المعيارية فيما يتعلق بالمياه والغابات ومصايد الأسماك. وبالنظر إلى شح الموارد فإن العمل المعياري المتعلق بالحيازة والحقوق والوصول الذي تحقق هام وذو نوعية جيدة وهو يعكس إدراك أهمية المسائل المتعلقة بالحيازة والحقوق والوصول في مختلف قطاعات عمل المنظمة.

التوصيات

اقترح التقييم أن: تجري منظمة الأغذية والزراعة تقييماً لخياراتها الاستراتيجية من أجل تعزيز عملها في مجال الحيازة والحقوق والوصول لتحقيق الأهداف الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة ولأعضائها. وأوصى بأن تضع المنظمة خطة استراتيجية جامعة للعمل في مجال الحيازة والحقوق والوصول، للاستفادة من العديد من أوجه التآزر الممكنة من أجل النشاط في مجال الحيازة والحقوق والوصول.

التعريف على نطاق أوسع بمخرجات عملها المعياري: ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتكييف صفحات الموقع الشبكي العالمي لحيازة الأراضي وفقاً لاحتياجات جهات فاعلة وأقاليم فرعية ومجموعات لغوية معينة. ومن الممكن زيادة توثيق تكامل الصفحات المختلفة المتعلقة بالحيازة والحقوق والوصول وجعلها أيسر استخداماً بالنسبة للمستخدمين.

القيام برصدٍ وتقييم أكثر انتظاماً لأداء المشاريع: في الغالبية العظمى من المشاريع الميدانية المستعرضة لم يتمكن التقييم من التوصل إلى استنتاجات بشأن أثر تلك المشاريع نتيجة لعدم وجود نهج كمية تنطوي على استخدام استقصاءات أساسية واستقصاءات للمتابعة.

استحداث سبل لوضع برنامج أكثر توازناً لدعم البلدان الأعضاء في مجال حيازة الأراضي: أثناء الفترة المستعرضة تزايد تركيز منظمة الأغذية والزراعة على تقديم الخدمات التقنية لمبادرات المؤسسات المالية الدولية بشأن حيازة الأراضي من خلال البرنامج التعاوني بين منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي. ويوصى بأن تستنبط منظمة الأغذية والزراعة، بالتنسيق مع شركاء التمويل وارتكازاً على خططها الاستراتيجية الخاصة بها، سبلاً لوضع برنامج أكثر توازناً واستباقاً في مجال حيازة الأراضي يعطي أولوية أعلى لاحتياجات البلدان الأفقر.

تزويد الموظفين على صعيد المقر وعلى كل من الصعيد الإقليمي والإقليمي الفرعي والقطري بالتدريب والموارد التعليمية بشأن قضايا الحيازة والحقوق والوصول: كجزء من إعداد خطة استراتيجية للمنظمة بشأن الحيازة والحقوق والوصول أوصى فريق التقييم بتنظيم حلقات عمل/حلقات دراسية وبإعداد مواد تعليمية من أجل موظفي المنظمة بما في ذلك في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية لتدريبهم على المبادئ المتعلقة بالسياسات فيما يتجاوز استراتيجية الحيازة والحقوق والوصول والعناصر الإقليمية/القطرية ذات الصلة (من قبيل قضايا الحيازة والحقوق والوصول في إدارة مخاطر الكوارث، وعمليات الاستيلاء على الأراضي على نطاق كبير، وما إلى ذلك).

توفير غطاء مكرس لتقديم الدعم في مجال الحيازة والحقوق والوصول في حالات الطوارئ: كانت هناك خلال الفترة التي يشملها التقييم مناقشة مستمرة لم تُحسم بعد بين شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل وفريق حيازة الأراضي بشأن أفضل سبيل لتوفير غطاء من الموظفين لتقديم المشورة والمساعدة بشأن قضايا الحيازة والحقوق والوصول التي تنشأ في سياق حالات الطوارئ. وأوصى فريق التقييم بأن تُخصص لهذا الغرض في إطار فريق حيازة الأراضي وظيفة واحدة على الأقل على أساس التفرغ الكامل.

ينبغي أن تكون منظمة الأغذية والزراعة استباقية في متابعة قضايا الحيازة والحقوق والوصول التي تهتم المنظمة في سياق التحرك صوب أهداف أعضائها الأساسية: ينبغي ألا يقيّد الطابع التوافقي للخطوط التوجيهية الطوعية الوثائق الإرشادية التي يجري إعدادها لدعم تنفيذ تلك الخطوط التوجيهية بل ينبغي أن تمثل تلك الوثائق موقفاً واضحاً من قبل منظمة الأغذية والزراعة بشأن هذه القضايا. وينبغي أن تكون الإرشادات خاصة بكل قطاع على حدة، وهو ما يبدو أنه ما يمثل الخطة، بحيث لا تتناول حوكمة الأراضي فحسب بل تتناول أيضاً حوكمة الغابات ومصايد الأسماك والمياه، في إطار خطة استراتيجية جامعة.

تعزيز دور منظمة الأغذية والزراعة في تقديم المشورة والتوجيه بشأن عمليات استيلاء المستثمرين الأجانب على الأراضي على نطاق كبير: اتفق التقييم مع توصية فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي فيما ورد في تقريره بأن دور منظمة الأغذية والزراعة في هذا المجال ينبغي أن يتمثل في تقديم مشورة رشيدة للحكومات ووكالات التنمية بشأن كيفية إدارة هذه العملية، ورصد الحالة عن كثب. وأوصى التقييم بأن تستكشف المنظمة الفرص المتاحة للاستفادة من أوجه التآزر الممكنة بين عملها بشأن عمليات الاستيلاء على الأراضي على نطاق كبير وإزالة الغابات في إطار مبادرة الأمم المتحدة للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.

رد الإدارة

وجدت الإدارة أن تقرير التقييم متوازن، وهي تنظر بعين التقدير إلى المنهجية المستخدمة، ووجدت أن التوصيات مفيدة واستشرافية. ووافقت الإدارة كلياً على التوصيات وتوقعت أن تؤدي المصادقة المتوقعة على الخطوط التوجيهية الطوعية في دورة خاصة تعقدها لجنة الأمن الغذائي العالمي في مايو/أيار 2012 إلى زيادة سريعة في الطلب على خدمات المنظمة في هذا المجال، وأن توفر هذه الخطوط التوجيهية إطاراً لتخطيط العمل بشأن الحيازة ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي.

الأجهزة الرئاسية

أعربت لجنة البرنامج عن تقديرها لجودة التقييم ورد الإدارة ودقة مواعيدهما، وتلاؤمهما مع الغرض. واتفقت مع توصيات التقييم ورحبت بقبول الإدارة جميع التوصيات. وأبرزت الحاجة إلى مواصلة العمل على المستوى العالمي (الأمر الذي يتطلب وجود كتلة حيوية في المقر الرئيسي) وحثت على تكثيف الجهود لتعزيز عملية التنفيذ وتحقيق الأثر المنشود على المستوى القطري. وشددت اللجنة على أهمية وجود رؤية واضحة واستراتيجية متسقة تماشياً مع التوجه الاستراتيجي للمنظمة من أجل الاضطلاع بالعمل اللازم في مجالات حيازة الأراضي والحقوق والحصول على الأراضي وعلى ضرورة وجود إطار محكم للرصد والتقييم والمساءلة. وأقرت بأهمية الدور الذي تقوم به المنظمة بصفتها جهة محايدة في البنية العالمية الخاصة بحيازة الأراضي والحقوق والحصول على الأراضي باعتبار ذلك ميزة مقارنة لها. وأشارت إلى العقبات التي تعترض عملية نقل المعرفة وبناء القدرات ودور المنظمة وعملها في مجال السياسات على المستوى القطري. وأكدت الحاجة إلى مزيد من الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص، والحاجة إلى ترتيب الأولويات.

موجز مكتب التقييم 31: دور المنظمة وعملها في مجال السياسات الغذائية والزراعية

مكتب التقييم
في منظمة الأغذية والزراعة

تقرير تقييم البرامج 2013

الخلفية

تماشياً مع الولاية الموكلة إليها، ينبغي للمنظمة على المستوى العالمي أن توفر منبراً دولياً موثقاً وموضوعياً وعلمياً محايداً من الناحية السياسية، يمكن فيه مناقشة قضايا الجوع وسوء التغذية والفقر وتدهور البيئة (بما في ذلك تغيير المناخ) واتخاذ قرارات من أجل العمل الجماعي. والسياسات من "المهام الأساسية" الثماني التي حددتها المنظمة على أنها نهج شاملة تدعم عملها في تحقيق أهداف الإطار الاستراتيجي 2010-2019.

وكان الغرض الرئيسي من التقييم تقدير قدرات ودور المنظمة وميزتها النسبية في توفير الدعم في مجال السياسات للمجتمع العالمي في مجالات اختصاصها. وقد سعى إلى تقييم مدى نجاح المنظمة في الاضطلاع بوظيفتها الأساسية (دال) والعناصر ذات الصلة بالسياسات في الوظائف الأساسية الأخرى في عملها على المستويات العالمي والإقليمي والقطري، وإلى النظر في مدى ملاءمة وكفاءة وفعالية واستدامة ونجاعة وأثر عمل المنظمة في مجال السياسات في الفترة منذ أن أجري تقييم سابق للمساعدة في مجال السياسات في عام 2001. وقيم هيكل المنظمة الداخلي وآليات الاضطلاع بوظائفها المتعلقة بالسياسات وآليات إيصال مخرجات السياسات، داخلياً وخارجياً على حد سواء.

الاستنتاجات والنتائج الرئيسية

عمل المنظمة في السياسات العالمية

وجد التقييم أن عمل المنظمة في مجال السياسات العالمية كان جيداً. ومن الإنجازات الفريدة التي حددها التقييم مطبوعات المنظمة الرئيسية المنتظمة: حالة الأغذية والزراعة وحالة انعدام الأمن الغذائي العالمي. ومن الإنجازات البارزة في مجال السياسات القطاعية الفرعية الصكوك العالمية مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي وسائر الموارد الطبيعية، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية والخدمات الفعالة للجنة التي أعيد إحيائها المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي.

في الموجز

1- الخلفية

2- الاستنتاجات والنتائج

الرئيسية

3- التوصيات

4- رد الإدارة

5- الأجهزة الرئاسية

جميع تقييمات المنظمة
وردود الإدارة وثائق عامة
يمكن الاطلاع عليها على
الموقع التالي:

<http://www.fao.org/e-valuation/oed-home/en/>

وخلص التقييم إلى أن المنظمة استطاعت القيام بعمل هام في مجال السياسات على الصعيد العالمي بشأن قضايا السياسة الزراعية الهامة، من مثل أزمة ارتفاع أسعار الغذاء وتغيّر المناخ والدفع مقابل الخدمات البيئية ونظم البذور. وتوفّر شعبة التجارة والأسواق بحوثاً عن السياسات وتحليلات لها ذات أهمية كبرى بشأن السلع الزراعية، وكذلك البعد الزراعي في التجارة الدولية، مع التركيز بشكل خاص على مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وبشكل خاص لاقى دور المنظمة في وضع قضايا البلدان النامية في واجهة الخطاب العالمي تقديراً كبيراً، وذلك وفقاً للبلدان الأعضاء.

وأخذت المنظمة زمام القيادة في مباحثات السياسة العالمية بما في ذلك من خلال مقاربة "الزراعة الذكية مُناخياً" في المفاوضات بشأن المناخ، وتحليل السياسات التجارية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، والعمل الذي قامت به فيما يتعلق بتدبُّب الأسعار في مباحثات مجموعة العشرين حديثاً. وكما فعلت التقييمات السياسية السالفة، خلص هذا التقييم أيضاً إلى أن نوعية بحوث وتحليلات المنظمة في مجال السياسات تقارن إيجابياً مع ما تنتجه المنظمات الدولية الأخرى ذات الاختصاصات المشابهة.

ويقوم كل من الإدارات الفنية للزراعة ومصايد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية ومكتب الشؤون القانونية أيضاً بإجراء أعمال هامة في مجال السياسات العالمية، مثل دعم لجان المنظمة المعنية، وتعزيز ورصد وتنفيذ الصكوك العالمية من مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن حيازة الأراضي ومدونة السلوك بشأن مصايد الأسماك المستدامة. كما أنها ترتبط أيضاً مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من الهيئات التي تضع المعايير العالمية، مثل المنظمة العالمية لصحة الحيوان. ومن الأمثلة على أعمال المنظمة في مجال السياسات العالمية الهامة والمنفذة تنفيذاً ناجحاً، عمل المنظمة القياسي على الدستور الغذائي، وهو برنامج مشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية. غير أن الفريق قد لاحظ أن المنظمة كانت أقل نجاحاً في تولى دور قيادي عالمياً بشأن مسألة سوء التغذية، رغم أن هذا الموضوع هو أيضاً في صميم اختصاصاتها.

وأشار التقييم، أنه كي تحافظ المنظمة على سمعتها القوية فيما يتعلق بتقاريرها الرئيسية، حتى لو لم تكن "محددة رسمياً على أنها رئيسية"، فإن هذه التقارير يجب أن تخضع لنفس المعايير الصارمة لحالة الأغذية والزراعة، بما في ذلك المراجعة من نظراء خارجيين، والمراجعة الداخلية عبر الشعب والإدارات.

العمل في مجال السياسات على المستوى القطري

أشارت النتائج على المستوى القطري إلى أن المنظمة مؤهلة أكثر من أية منظمة أخرى لمساعدة البلدان النامية على تحديد واعتماد وتنفيذ السياسات التي تعالج الجوع والفقر والاستدامة. ويعود سبب ذلك إلى الثقة والتخصص والملكية التي تتمتع بها في البلدان النامية، بالإضافة إلى حضورها المكثف وامتلاكها معرفة فنية شاملة تمكّنها من لعب دور وسيط معرفة عالمي.

ولكن التقييم خلص إلى أنه على الرغم من علاقاتها الوثيقة مع الحكومات، لا تضطلع المنظمة بدور قيادي في دعم السياسات على المستوى القطري. فهناك دعم غير كاف لمثليات المنظمة لكي يتسنى لها الانخراط في حوار من نوعية عالية في مجال السياسات. كما أن العمل السياسي الذي اضطلع به الاستشاريون كان من نوعية متفاوتة.

ولم يكن من "معلومات سياسية" منهجية يمكن للفرق القطرية التعويل عليها وانتقدت الجهات المانحة استعداد المنظمة للمشاركة في الحوارات السياسية. ومن المشاكل الأساسية غياب المساءلة التنظيمية والحوافز لإسداء المشورة في مجال السياسات على المستوى القطري، وربطت هذه المشاكل بطبيعة العمل المنجز في مجال السياسات. ووجد الفريق من الصعب رسم خط سببي بين مساعدة المنظمة في مجال السياسات والتغيرات الملموسة في مجال السياسات على المستوى القطري، ولا شك أن مما يفاقم هذا الوضع الحوافز المحدودة لدى الحكومات لتحقيق المساءلة. وأدى الافتقار إلى أحكام لمراقبة الجودة والمساءلة فيما يتعلق بسياسة اللامركزية المنفذة إلى "اقتناص" الموظفين العاملين في مجال السياسات في المكاتب اللامركزية، الذين ينظر إليهم على أنهم غير اختصاصيين وكثيراً ما يُكلفون بالقيام بأعمال لا ترتبط بالسياسات، بما في ذلك الأعمال الإدارية، فيصرون نوعاً ما مساعدين للمنسقين الإقليميين/شبه الإقليميين.

التوصيات

التركيز الاستراتيجي

أوصى التقييم بأن تحمي المنظمة عملها الممتاز في مجال السياسات الذي أجري على المستوى العالمي؛ وأن تضع أولويات واضحة لدورها في المساعدة في مجال السياسات على المستوى القطري. واقترح أن تركز المنظمة على البلدان التي تحتاج مساعدة أكبر في مجال السياسات وعلى الأنشطة التي لها أكبر أثر على من يعانون انعدام الأمن الغذائي، مع الأخذ بالحسبان قدرة المنظمة على الإنجاز.

وينبغي إعداد رؤية مفصلة ونهج استراتيجي يستندان إلى تحليل دقيق للميزة النسبية للمنظمة بوصفها منظمة عالمية، وكذلك إلى الولاية المكلفة بها لتوجيه المنظمة في تحديد الأولويات والإدارة الاستراتيجية للمساعدة في مجال السياسات.

وتستطيع منظمة الأغذية والزراعة وينبغي أن تلعب دوراً قيادياً في تغيير الطريقة التي يتم بها توفير دعم لتشكيل السياسات عبر أساس تحليلي أفضل وعبر تيسير التعاون التشاركي والاستراتيجي وانخراط مستشاري المنظمة وموظفيها انخراطاً مستمراً، كي يكون هناك مزيد من امتلاك الأقطار للسياسات وتعزيز الاستدامة.

تعزيز العمل في مجال السياسات على المستوى القطري

المنظمة بحاجة إلى تعزيز المساءلة عن الأداء وأثر المساعدة في السياسات على المستوى القطري. وشملت التدابير المقترحة: إنشاء نظام معلومات وجاهزية سياساتي على المستوى القطري؛ وتحديد سبل تأثير ونتائج خاصة بكل قطر للمساعدة في مجال السياسات؛ وتعزيز المساءلة بشأن أثر المساعدة في مجال السياسات عبر حوافز وإدارة أداء تشمل المؤتمرات الإقليمية وممثلي المنظمة؛ وتطوير نظام لرصد أثر المساعدة في مجال السياسات على المستوى القطري.

التغيير المؤسسي

المنظمة بحاجة إلى معالجة التجزئة الأفقية والتجزئة العمودية في هيكلها المؤسسي للعمل في مجال السياسات. واقترح التقييم نقل المساعدة في مجال السياسات وخدمات دعم الأمن الغذائي جزئياً إلى إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجزئياً إلى مكاتب ميدانية لامركزية. ولدعم أعمال المساعدة في مجال السياسات على المستوى القطري، ينبغي للمنظمة أن تجرب إنشاء شبكات فنية وظيفية أو هياكل غير رسمية بديلة تركز على إسداء المشورة بشأن السياسات في المناطق الفرعية و/أو في البلدان ذات الأولوية العالية المحددة. وينبغي أن يخصص الموظفون في مجال السياسات جزءاً من وقتهم لأنشطة المساعدة في مجال السياسات القطرية مع التركيز على مجموعة من البلدان.

وينبغي للمنظمة أن تنشئ "ثقافة تقييم الأثر"، مع التركيز تركيزاً خاصاً على العمل في مجال السياسات على المستوى القطري، وأن تطلب من جميع الوحدات التي تعمل في مجال السياسات توثيق مسارات أدلة لتقييم الأثر. وينبغي أن يدرج مكتب التقييم في برنامجه العادي ما لا يقل عن ثلاث عمليات لتقييم أثر السياسات سنوياً، مع التركيز على دراسات الحالة التي يعتقد أنها توفر أفضل فرص التعلم المؤسسي والمساءلة.

وينبغي للمديرين في المنظمة أن يتفحصوا القدرات التحليلية لموظفيهم لتحديد الفجوات في المهارات وفرص التدريب ذات الصلة بالتعامل بصورة أفضل مع عدم اليقين في تحليل السياسات وتخطيط الاستثمار.

وينبغي للمنظمة أن تحسن من الإبلاغ عن عملها في مجال السياسات. في الوقت نفسه، تحتاج المنظمة إلى الاستثمار في رعاية القدرة الاستيعابية؛ على سبيل المثال، الاستثمار في القدرة على طلب مواد السياسات المتاحة عبر شبكة الإنترنت والنفذ إليها واستخدامها، خاصة من جانب الجهات الفاعلة على المستوى القطري؛ وينبغي للمنظمة أن تعزز جهودها لتوفير الأدوات المختلفة اللازمة لرصد السياسات العامة عبر استخدام منبر إلكتروني واحد مشترك.

وينبغي أن تركز المنظمة في عملها الفني على معالجة أكثر منهجية للبيئة التمكينية للسياسات والمؤسسات والتشريعات الضرورية لاستيعاب الحلول الفنية، وتقوية قدرات الوحدات الفنية على تزويد البلدان بخيارات بدائل تقييم من المنظورات الاقتصادية والاجتماعي والبيئي، بدلاً من الدفع باتجاه حلول "مقاس واحد يناسب الجميع".

رد الإدارة

وافقت الإدارة على جميع التوصيات واقترحت التركيز على ستة مجالات هي: تعميم ثقافة التأثير؛ وتزامن عمليات الإصلاح؛ والقدرات المؤسسية والاستمرارية؛ والتحول من المساعدة التقنية إلى مستويات السياسات الاستراتيجية؛ والمساءلة؛ ونظم الأداء لتقييم الأثر. ووافقت على أن إرساء اللامركزية ينبغي أن يسترشد بمعايير واضحة وأشارت إلى أنه في تنفيذ توصية إعادة تنظيم الإدارات العاملة على الدعم في مجال السياسات، ينبغي أن يرتكز المعيار الحرج إلى التحليل الوظيفي لجميع المناصب التي يمكن أن تتأثر في الإدارات المعنية.

الأجهزة الرئاسية

أعربت لجنة البرنامج عن تقديرها للتقييم والمنهجية المستخدمة فيه، ورحبت برد الإدارة الإيجابي. وسلطت الضوء على أنّ العمل على مستوى السياسات هو إحدى الوظائف الأساسية الأهم للمنظمة وعلى ضرورة أن تحرص المنظمة على أن تكون كفاءات مواردها البشرية والتعيينات متماشية مع هذه الوظيفة الأساسية؛ فضلاً عن أهمية المحافظة على قدراتها خاصة في المقر الرئيسي للاضطلاع بالعمل الممتاز والموضوعي والمشهود له في مجال السياسات الذي تقوم به المنظمة على المستوى العالمي.

وأقرت تنفيذ توصيات التقييم، مع إبرازها الحاجة إلى تكثيف الجهود والأنشطة على المستوى القطري والحاجة إلى خلق ثقافة تقييم الأثر، مع مراعاة نموذج اللامركزية - لا سيما العلاقة بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية - في العمل على المستوى القطري. وطلبت اللجنة دمج تركيز أعمال المنظمة في مجال السياسات مستقبلاً، وكذلك تنفيذ توصيات التقييم، في التوجه الاستراتيجي الناشئ في المنظمة، كما يبدو في الإطار الاستراتيجي المراجع للفترة 2010-2019 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 وأطر البرمجة القطرية. وأكدت على ضرورة أن تركز التقارير المرحلية عن تنفيذ التوصيات على المنافع والتأثير، وأكدت على ضرورة إدماج العمل في مجال السياسات في مختلف المناطق الجغرافية والقطاعية بغرض تقديم الدعم المناسب إلى المكاتب الميدانية. كما لاحظت ضرورة أن تتوسع المنظمة في شراكاتها مع الوزارات الرئيسية في كل من البلدان، وأن تشجع بشكل عام على بناء الشراكات.

موجز مكتب التقييم 32: استجابة المنظمة للفيضانات

في باكستان في عام 2010

مكتب التقييم
في منظمة الأغذية

تقرير تقييم البرامج 2013

الخلفية

في شهر يوليو/تموز 2010، أدى هطول أمطار موسمية سيالية إلى فيضانات مفاجئة في المنطقة الشمالية الجبلية من باكستان. وكان تأثير الفيضانات ساحق الوطأة. ورغم القلة النسبية للخسائر الأهلية لكارثة بهذه الكثافة، فقد ترتب عليها تهديد شديد بالاعتماد على نطاق واسع ولمدة طويلة على المعونة الغذائية، واحتمال راجح للبيع الاضطراري للحيوانات الزراعية الباقية على قيد الحياة.

ووفقاً للتقييم اعتبر أداء المنظمة في الاستجابة للفيضانات في باكستان من أكبر عمليات التصدي للكوارث التي قامت بها المنظمة على الإطلاق. فقدمت المنظمة الدعم لإنعاش المحاصيل إلى أكثر من 600 000 أسرة، كما قدمت الدعم في ميدان الإنتاج الحيواني لنحو 300 000 أسرة. وتم تحديد 1 000 شبكة ري إضافي من الشبكات التي أصابها الأضرار كما تم إصلاحها باستخدام طريقة النقود مقابل العمل. وتقدر التكلفة الكلية لعملية التصدي التي اضطلعت بها المنظمة خلال فترة الـ 12 شهراً التالية للفيضانات بنحو 100 مليون دولار أمريكي. كما أسدت المنظمة المشورة الزراعية للحكومة الباكستانية فضلاً عن الاشتراك في رئاسة المجموعة الزراعية (التي يطلق عليها الآن اسم فريق العمل القطاعي للزراعة والأمن الغذائي)، في كل المقاطعات المتأثرة وعلى الصعيد الوطني.

وكان الهدف الشامل "الاستعادة المبكرة لسبل العيش المعتمدة على الزراعة والأمن الغذائي للأسر المهشة" عن طريق إعادة الإنتاج الزراعي والحيواني إلى مستواه السابق حتى تعود المجتمعات المحلية المتأثرة إلى الاضطلاع بأنشطتها اليومية العادية.

الاستنتاجات والنتائج الرئيسية

نظراً للخسائر الواسعة النطاق التي مني بها قطاع الزراعة، فقد كانت ثمة حاجة واضحة إلى إنعاش الأنشطة الأسرية في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني. ووجد التقييم أنه لا يمكن التشكيك في مدى ملاءمة تصميم البرنامج: فمن الجلي أن إتاحة بذور القمح جيدة النوعية بالاقتران مع الأسمدة الضرورية كانت مدخلاً مناسباً مطلوباً لسرعة تنظيم زراعة المحصول الربيعي. وكانت هناك حاجة إلى زراعة بذور عباد الشمس لتوفير بديل نقدي سريع لعائد المحصول الربيعي في إقليم السند، وكانت للحدائق المنزلية إمكانية توفير فوايد تغذوية إضافية للأسر، كما كانت عملية إصلاح الري عن طريق النقود مقابل العمل مصممة ليس لتوفير مبالغ نقدية تمس الحاجة إليها فحسب، لكن أيضاً لزيادة فرص الحصول على إمدادات للمياه لم تكن متوافرة في بعض المناطق من قبل. كذلك كان توفير الأعلاف الحيوانية المركبة حاجة ملحة ومقيدة زمنياً.

في الموجز

1- الخلفية

2- الاستنتاجات والنتائج

الرئيسية

3- التوصيات

4- رد الإدارة

5- الأجهزة الرئاسية

جميع تقييمات المنظمة
وردود الإدارة وثائق عامة
يمكن الاطلاع عليها على
الموقع التالي:

<http://www.fao.org/e-valuation/oed-home/en/>

أسهمت عملية التصدي التي اضطلعت بها المنظمة، عن طريق إتاحة البذور ذات النوعية الجيدة والأسمدة إلى جانب إدخال تحسينات على نظام الري، في إعادة وتنشيط الزراعة والإنتاج الحيواني في المجتمعات المحلية المتأثرة. غير أن فعالية التصدي قد حد منها التأخر في عنصرى العملية المتعلقةين بالإنتاج الحيواني وبالري وعدم القدرة على استهداف المستفيدين الذين هم في أمس الحاجة.

كما وجد التقييم أن فرصة ضاعت في ميدان *بناء قدرات المجتمعات المحلية*، حيث كانت الدورات التدريبية أقصر من اللازم، وكانت تعقد وقت توزيع المدخلات ولم تكن مناسبة من حيث الاستهداف. وأشار التقييم أنه كان من الممكن تحسين التأثير المستمر للتدخل على سبل عيش المستفيدين لو اتبع نهج *معتمد على المجتمعات المحلية* أكثر اتسماً بالطابع التشاركي، وبناء قدرات الأفراد عن طريق مدارس تدريب المزارعين وأنشطة التعلم التفاعلية. كما اقترح التقييم أن تستقصى المنظمة وتزيد قدرتها الخاصة في مجال المنهجيات "الحديثة" لدعم المجتمعات المحلية إلى مدى أبعد يتجاوز مجرد توزيع المدخلات الزراعية لزيادة القدرة على مواجهة الكوارث.

ولم تدمج المنظمة بشكل كاف أنشطة التصدي للفيضانات مع الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها. وثمة فرصة لإعداد إطار برمجة قطرية لا يحدد أولويات الاستعداد للطوارئ والتصدي لها فحسب، بل يساهم أيضاً في معالجة الأسباب الكامنة للتعرض للمخاطر المتكررة.

المنظمة في بيئة إنسانية

صعب أحياناً تحديد مزايا المنظمة النسبية وقيمتها المضافة في بيئة إنسانية تنافسية. وقد تبدو كلفة المنظمة باهظة في نظر شركاء الموارد في ضوء استخدام الشركاء المنفذين، الذي لا مفر منه في حالة الكوارث الكبرى إضافة إلى تكلفته الإدارية المرتفعة نسبياً. وعملية التصدي للفيضانات في باكستان التي اضطلعت بها المنظمة في وقت مناسب وعلى نطاق واسع ودورها الفعال في التنسيق، تناقض هذا الانطباع إلى حد ما. وفي العموم، اعتبرت تدخلات المنظمة ناجحة من قبل مجتمع الجهات المانحة.

وخلص التقييم إلى أنه يتعيّن على المنظمة أن تزيد من وضوح ميزتها النسبية في نظر الجهات المانحة، وأن تعزز المهمة المنوطة بها في مجال دعم التنمية الزراعية، وخبرتها التقنية، وإمكانياتها في ميدان بناء قدرات المجتمعات المحلية، وعلاقتها مع الحكومة التي نجحت فيها بفضل سنوات من إساءة المشورة الزراعية والتنسيق وتحقيق الاتصال بين الشركاء الدوليين نيابة عنها.

التنسيق

وجد أن الدعم الذي قدمته المنظمة للتنسيق الشامل لعملية التصدي لإنعاش الزراعة، سواء كرئيس مشارك للمجموعة المعنية بالزراعة، وبعد ذلك، لفريق العمل القطاعي في ميدان الزراعة والأمن الغذائي كانت الحاجة ماسة إليه وقد تمت إدارته بشكل جيد، نظراً للعدد الكبير من العناصر الفاعلة الداخلة في عملية التصدي لإنعاش قطاع الزراعة. ونشطت المنظمة عن طريق المجموعة/فريق العمل في تنظيم عمليات التقدير، فأتاحت الخطوط التوجيهية وقدمت الدعم التقني وأسهمت في الحد من الثغرات والازدواجية.

قضايا الجنسين

رأت البعثة أن تصميم تدخلات المنظمة كان مفتقراً إلى المنظور الجنساني. فشلت العملية في إدماج القضايا الجنسانية بالصورة الكافية ضمن أنشطتها. فهي لم تحدد وتدعم سوى القليل من الأسر التي ترأسها النساء، كما أن مبادرة الحدائق المنزلية، وإن أفادت في إتاحة كماله تغذوية للأسر، فإنها لم تعد بالفائدة على أي من الجنسين بصورة خاصة. وكان عدد النساء أقل من اللازم داخل هيكل المنظمة، سواء على مستوى الوظائف العليا، أو بين موظفي الرصد والبرامج. وهذا ما حد من إمكانية الوصول إلى النساء والاستفادة من رؤيتهن وردود فعلهن.

الكفاءة

بناء على القدرة التي أنشئت في إطار برنامج مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي، حصلت العملية على المساندة الكافية من مقر المنظمة. ولكن لم يكن من تفويض كاف لسلطة اتخاذ القرارات للموظفين العاملين على خطوط المواجهة من المقر في روما وبقية مستويات التفويض المالي منخفضة للغاية على مستوى المقاطعات ومستوى الممثل القطري. وأدت المقاربة المركزية والافتقار إلى تمكين المكاتب في المقاطعات والموظفين فيها إلى تأخيرات وفي بعض الحالات إلى تضييع الفرص.

ولم يكن للمنظمة إجراءات تشغيل معيارية لزيادة السرعة في اتخاذ القرارات ولا ما يكفي من خيارات المسارات السريعة عندما كان التوقيت حرجاً بالنسبة للفعالية. وأثرت هذه العوامل سلباً على عمليات التصدي للطوارئ المتسمة بالسرعة والكفاءة.

التوصيات

إطار البرمجة القطرية: ينبغي على ممثلية المنظمة في باكستان أن تضع الصيغة النهائية لإطار البرمجة القطرية، والتأكد من أنه يتضمن تركيزتين إستراتيجيتين أساسيتين الحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر الكوارث، وأيضاً أن تستخدم الوثيقة أداة تعبئة للموارد، لتجتذب التمويل للإنعاش الزراعي من الفيضانات وإدارة الكوارث والمخاطر وتنمية القدرات، وذلك على المدى المتوسط.

الذهاب أبعد من المخرجات الزراعية: تحتاج المنظمة في الاستجابات في المستقبل إلى الدعوة والمناصرة نيابة عن المجتمعات المحلية المستأجرة لتعظيم الاستفادة مما يوزع، والحد من نفوذ أصحاب القوة المحليين. وهذا ينبغي أن يؤدي، مع الوقت، إلى مبادرة أطول أجلاً تنادي بالإصلاح الزراعي. وينبغي أن تحوّل المنظمة التركيز في دعم المجتمعات الزراعية المتضررة من الفيضانات من المدخلات الزراعية نحو معالجة الأسباب الكامنة للتعرض للكوارث وتسهم في تنويع استراتيجيات سبل المعيشة لتوفير ائتمان منخفض التكلفة وتنمية سلاسل القيمة والإرشاد الزراعي.

الرصد والتقييم والاستهداف: يحتاج كل من قدرة وهيكل نظام الرصد في ممثلية المنظمة في باكستان إلى تحسين جذري، وذلك لضمان تحديد أفضل للمنتفعين، ومستويات منخفضة لسوء تخصيص المواد الموزعة، ورصد أفضل لنتائج التدخلات. وعلاوة على ذلك، يحتاج نظام تقييم أثر وكفاءة التنسيق إلى مزيد من التفصيل وأن ينفذ. ويحتاج استهداف المنتفعين إلى تحسين، كما ينبغي تقييم "الخطوط التوجيهية لاختيار واستهداف المنتفعين المشترك بين القطاعات في باكستان" التي وضعت مؤخراً، واعتمادها حيث يكون ذلك مستحسنًا.

التأهب لحالات الطوارئ والإجراءات التشغيلية الموحدة: ينبغي للمنظمة أن تعزز التأهب لحالات الطوارئ وتضفي الطابع المؤسسي على فرص وأنشطة التعلم لتحسين قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ المستقبلية. وينبغي وضع/اعتماد إجراءات تشغيل معيارية ونظام لتصنيف شدة وحجم حالات الطوارئ لدعم سرعة تنفيذ الأعمال الإدارية. وفيما يتعلق **بالتتمويل**، هناك حاجة إلى إنشاء اتفاقات مسبقة مع جهات مانحة محددة (بما في ذلك الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ) للتسجيل في إنشاء نظام مجموعات على المستوى القطري، يكون متاحاً لأية استجابات للكوارث كبيرة الحجم في المستقبل. وينبغي رفع مستوى الصندوق الخاص لحالات الطوارئ وإعادة التأهيل (سفيراً) بالتناسب مع حجم الكارثة والالتزامات المالية المقدمة.

التغيير في الثقافة التنظيمية: مطلوب إحداث تغيير في الثقافة التنظيمية وذلك لتمكين العاملين في البلد المعني من الاستجابة بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. وهذا يشمل، لكنه لا يقتصر على، إشراك ممثلية المنظمة رسمياً في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف الموظفين الكبار في مجال الطوارئ وإعادة التأهيل، والنظر في دمج مكثبي المنظمة في أقرب وقت ممكن؛ وفتح "حساب سلف" لوحدة تنسيق عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل وذلك لتيسير وتسريع إجراءات الدفع وتقليص التأخيرات البيروقراطية؛ وفي سياق تطبيق اللامركزية على فريق دعم العمليات، زيادة سلطة ومسؤوليات مكاتب المقاطعات لتخطيط وإدارة تدخلات البرامج الميدانية.

المساواة بين الجنسين: لتحسين إدماج قضايا الجنسين في برمجة المنظمة، هناك حاجة إلى توظيف عدد أكبر من النساء في ممثلية المنظمة في باكستان، ليس على مستوى كبار المسؤولين في المنظمة فحسب، ولكن أيضاً في فرق البرامج والرصد وذلك لتحسين الوصول إلى النساء في المجتمع المحلي.

ترويج الممارسات الجيدة والتعلم: تحتاج المنظمة إلى متابعة تدريب الموظفين والشركاء في القطاع لتحسين ترويج استخدام الخطوط التوجيهية للممارسات الجيدة، مثل الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث، والمعايير والإرشادات في الطوارئ الخاصة بالماشية، وبرنامج التحليل الاجتماعي والاقتصادي والجنساني. كما تحتاج المنظمة إلى التعلم من مبادراتها "العمل مقابل النقد"، وتطوير قدراتها الداخلية لاستخدامها في المستقبل واستخدام غيرها من آليات التحويل النقدي، بما في ذلك استخدام القسائم والتحويلات النقدية غير المشروطة.

رد الإدارة

رحبت الإدارة بالتقييم المستقل ووافقت على التوصيات الثلاث عشرة التي قدمها فريق التقييم. غير أن الإدارة لاحظت في ردها أنه من الممكن ألا يكون التقييم قد أخذ بالاعتبار بالقدر الكافي، لدى تفحصه للقرارات والخيارات المتاحة للمنظمة، السياق الكامل والبيئة التشغيلية الاستثنائية لفيضانات باكستان عام 2010.

واتفقت الإدارة مع النتائج التي تسلط الضوء على أهمية دور المنظمة في أعمال الطوارئ وإعادة التأهيل، ولاحظت أن المقيمين أكدوا بشكل خاص على ضرورة تجاوز التوزيع المباشر للمدخلات لضمان استدامة البرنامج.

الأجهزة الرئاسية

أعربت لجنة البرنامج في دورتها العاشرة بعد المائة عن تقديرها للتقييم والمنهجية المستخدمة فيه. وأثنت على العمل رفيع الجودة الذي قامت به المنظمة في ظل ظروف بالغة الصعوبة وأوصت بإدخال تحسينات في المستقبل، وعلى الأخص فيما يتعلق بما يلي: الوقت اللازم لبدء برامج الطوارئ؛ وتطوير إجراءات التشغيل المعياري؛ وتحديد المستفيدين؛ ومراعاة الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ ومراقبة برامج الطوارئ وتقييمها.

وشجعت اللجنة على توطيد التعاون مع الوكالات الشريكة بغرض زيادة تقاسم المعارف بما يفيد الطرفين وأكدت على الدور الرئيسي لممثلي المنظمة في عمليات الطوارئ الكبرى. كما أكدت على أهمية تعزيز التكامل بين أنشطة الطوارئ والأنشطة الإنمائية لزيادة القدرة على المقاومة، وهو ما ينبغي إدراجه في أطر البرمجة القطرية.

وأقر المجلس في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة النتائج التي توصلت إليها لجنة البرنامج حول تقييم استجابة المنظمة للفيضانات التي اجتاحت باكستان في شهر يوليو/تموز 2010، وأكد أهمية دور ممثلي المنظمة في مثل هذه الحالات، وشدد على أهمية وجود تكامل بين أنشطة الطوارئ والتنمية لزيادة القدرة على المقاومة وتعزيز الاستدامة.

موجز مكتب التقييم 33: فعالية المنظمة على المستوى القطري

في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة

مكتب التقييم

في منظمة الأغذية والزراعة

تقرير تقييم البرامج 2013

الخلفية: ملخص تجميعي لعمليات التقييم في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة

(إثيوبيا وزمبابوي وهايتي)

في الفترة 2010-2011، أجرى مكتب التقييم ثلاث عمليات تقييم (إثيوبيا وزمبابوي وهايتي). وشكلت عمليات التقييم القطرية هذه جزءاً من خطة عمل التقييم المقدمة إلى لجنة البرنامج في دورتها الثالثة بعد المائة. وقد تم اختيارها لأن محافظات البلاد بلغت التمويل السنوي للطوارئ بما يزيد عن 10 ملايين دولار أميركي في السنة، فوصل بذلك إلى الحد الأقصى للمساءلة الذي إذا تم تجاوزه، تصبح عمليات التقييم المستقل إلزامية.

ويجري تحليل عمليات التقييم القطرية مع بعضها في تقرير تجميعي إذ تشكل هذه البلدان الثلاثة جزءاً من قائمة البلدان الاثنى عشر والعشرين التي تشهد أزمة ممتدة، والتي تم تحديدها في التقرير السنوي عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم عام 2010. ويحدد التقرير حالات الأزمات الطويلة الأمد بأنها "تتسم بتكرار حدوث الكوارث الطبيعية و/أو النزاعات فيها، وبطول أجل الأزمات الغذائية، وانهيار سبل المعيشة وعدم قدرة مؤسساتها على التصدي للأزمات. وبالتالي، ينبغي اعتبار البلدان التي تشهد أزمات ممتدة كبلدان تدخل ضمن فئة خاصة ذات متطلبات خاصة من حيث تدخلات الجماعة الإنمائية".

وتبرز في تقارير التقييم القطرية الثلاثة ميزات مختلفة جداً، على الرغم من أنها تتضمن عناصر مشتركة من حيث سياق الزراعة والأمن الغذائي وطبيعة تدخلات المنظمة ونطاقها، وهيكلها، وأساليب عملها التشغيلية. وهناك أيضاً درجة واضحة من التلاقي بين الاستنتاجات ووجهة التوصيات التي توصلت إليها التقارير الثلاثة.

الاستنتاجات والنتائج الرئيسية

تقييم دور المنظمة في وضع السياسات، والاستراتيجيات، والبرمجة

استعرضت عمليات التقييم القطري الثلاث دور المنظمة كوكالة رائدة في قطاع الزراعة، وقطاع الأمن الغذائي والتغذوي. وقد وجدت نشاطات المنظمة متسقة إلى حد بعيد مع أولويات الحكومة واستراتيجياتها. غير أن المنظمة لم تكن فاعلاً رئيسياً، وبصورة منتظمة، في دعم الحكومة لوضع استراتيجيات قطاعية وقطاعية فرعية في مختلف مجالات خبرة المنظمة.

في الموجز

1- الخلفية

2- الاستنتاجات والنتائج

الرئيسية

3- الأجهزة الرئيسية

جميع تقييمات المنظمة
وردود الإدارة وثائق عامة
يمكن الاطلاع عليها على
الموقع التالي:

<http://www.fao.org/e-valuation/oed-home/en/>

تضمّنت عمليات التقييم انتقادات للطبيعة غير الاستراتيجية التي أتمم بها أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، واعتبر غياب أطر متكاملة لوضع البرامج القطرية عاملاً يحدّ من قدرة المنظمة على أن تكون طرفاً استراتيجياً رئيسياً في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي. وأدى ذلك أيضاً إلى الحد من الاتساق الداخلي بين البرامج.

ويتمثّل أحد التحديات البرنامجية الرئيسية في التوفيق بين النشاطات القصيرة الأجل التي تُنفَّذ في إطار حافظات كبيرة متصلة بحالات الطوارئ والممولة من المساعدات الإنسانية، والمشاريع الأصغر حجماً والأقل موارد، والتي تتناول تدابير للتنمية على المدى الطويل من أجل تقليص الهشاشة، وتطوير جوانب مختلفة من القطاع الزراعي. وهناك نقص في المعلومات المتصلة بقياس آثار برامج المنظمة ونشاطاتها. وتشير التقارير بصورة محدّدة، إلى غياب التحليلات والموارد الملائمة التي تهدف إلى فهم الآثار، وبخاصة إلى غياب بيانات الرصد التي تنظر في النتائج وليس فقط في تسجيل المدخلات والنشاطات المنفّذة. ولا تستخدم كثيراً البيانات المصنّفة بحسب الجنس، أو العمر، أو مدى التعرّض، لتحديد المستفيدين من التدخلات ولا تضطلع المنظمة بشكل كاف بدورها المؤسسي في توفير المعلومات والتحليلات لقطاع الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي. وعلى الصعيد القطري، يجب أن تندرج هذه القدرة في دورة وضع البرامج وفي دعم عملية تصميم التدخلات الملائمة واستهدافها.

الترتيبات المؤسسية والقدرة التشغيلية على التنفيذ

تعرض تقارير التقييم الثلاثة النتائج والتوصيات حول هيكل المنظمة ووظائفها. ويتشابه بلدان من البلدان هما إثيوبيا وزمبابوي، إذ أنهما يستضيفان مكاتب إقليمية فرعية. واستنتج تقرير التقييم، في كلا البلدين، أن هذه البنية الثلاثية الأطراف تنطوي على مواطن ضعف عديدة، واقترح إجراءات تصحيحية مشابهة. وإن وجود كل هذه الفرق ذات الموارد والمسؤوليات المختلفة يعطي صورة مجرّأة عن المنظمة للشركاء الخارجيين والحكومة، ما يُعتبر بصورة عامة ضاراً على هوية المنظمة، وصورتها، ويثير قضايا ملحوظة بشأن سلاسة طريقة العمل الداخلية في المنظمة.

وتبرز بوضوح في عمليات التقييم الحاجة إلى تحسين التنسيق بين نشاطات التنمية ونشاطات الطوارئ، وأحياناً بين نشاطات الطوارئ في إطار صناديق المشاريع المختلفة. ويجب أن توفر وظيفة الدعم الذي تقدّمه المكاتب الوطنية الفرعية و/أو الوحدات الأخرى مثل وحدة الرصد في زمبابوي القدرة والدعم الأساسيين لجميع نشاطات المنظمة بما يحسّن كفاءة العمليات، ويرفع من مستوى التنفيذ.

إن الدعم الفني المتاح في فرق المنظمة الحالية على الصعيد القطري (ومع الأخذ في الاعتبار الفرق المتعددة التخصصات على الصعيد الإقليمي الفرعي) ليس كافياً لدعم نشاطات المنظمة على مستوى تنفيذ السياسات والمشاريع على السواء. ويعمل أعضاء الفرق المتعددة التخصصات بأكثر من طاقتهم، وأحياناً تبقى بعض الوظائف الفنية الرئيسية شاغرة. وهذا ينطبق بصورة خاصة على مجالات عمل المنظمة ذات الأهمية الاستراتيجية، إنما لا تدعمها موارد مباشرة من خارج الميزانية.

والتحدي الآخر الكبير بالنسبة إلى القدرة الفنية لدى المنظمة على الصعيد القطري يكمن في كيفية ضمان عمل مشترك بين القطاعات يكون أكثر تكاملاً، بحيث يدمج على نحو أفضل مختلف جوانب النشاطات الفنية التي تنفذها المنظمة، ويضمّمها إلى ضرورة تحقيق تأثير أكبر على صعيد القدرة المؤسسية وتعزيز قدرة المستفيدين على الإنتاج و/أو على المقاومة.

التركيز على القضايا المشتركة بين القطاعات والوظائف الرئيسية

نظرت عمليات التقييم الثلاث في مسألة المساواة بين الجنسين. ووجدت جميعها أن التوازن بين الجنسين في فرق المنظمة لم يكن مرضياً، وأنه يتعين بذل مزيد من الجهود لاستخدام النساء. وكذلك، وجدت التقارير أن التركيز على المساواة بين الجنسين في العمل الفني والتشغيلي غير كافٍ. وينبغي للمنظمة أن تركز على نحو أكبر على تحسين قدرات الرصد، ورفع التقارير بشأن التأثير استناداً إلى بيانات مصنّفة حسب التمايز الجنساني.

واستنتجت جميع التقارير أنه بهدف دعم النهج الاستراتيجي حيال الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي بحيث يكون أكثر تركيزاً وأفضل اندماجاً، يجب أن تركز المنظمة بشكل أكبر على دعم النظم الوطنية. ولهذه الغاية، يجب أن تزيد جهودها في مجال تنمية القدرات، وبخاصة على صعيد جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالسياسات والقطاعات.

التنسيق والشراكات

تسلط القضايا الرئيسية في التعاون المنبثقة من عمليات التقييم الثلاث الضوء على التواصل بين آليات تنسيق التنمية على المدى الطويل في القطاع الزراعي مقابل آليات تنسيق "المساعدات الإنسانية" على المدى القصير؛ والعلاقة بين المجموعة الزراعية ووضع آليات تنسيق الأمن الغذائي والتغذوي؛ وقدرة المنظمة على تأدية دور "قيادي"؛ والفعالية لتغطية آليات التنسيق الوطنية الفرعية.

والاستثمار في تحسين الشراكات من حيث الاختيار، وتنمية القدرات، وفي الخيارات الاستراتيجية من حيث الأنواع (البحث، القطاع الخاص، الإرشاد، وغيرها) سوف يعزّز إلى حد كبير قدرة المنظمة على توسيع نطاق تدخلاتها الابتكارية، وضمان الاستدامة على المدى الطويل والتأثير الجغرافي الأوسع لتدخلاتها.

الأجهزة الرئاسية

أثنت لجنة البرنامج على التقرير التوليقي الذي تضمّن عبراً مشتركة مستفادة من مختلف البلدان التي طبقت فيها برامج كبرى للطوارئ وإعادة التأهيل وأبرزت المسائل المتكررة فيها.

وإن اللجنة:

- (أ) أكدت على أهمية مواصلة تعزيز التكامل بين أنشطة الطوارئ والأنشطة الإنمائية؛
- (ب) شددت على ضرورة زيادة رصد الأنشطة على المستوى القطري وتقييمها والمساءلة بشأنها؛
- (ج) حثت على الإسراع في إدراج الاعتبارات الخاصة بالمساواة بين الجنسين؛
- (د) أوصت بدراسة الموضوعات المشتركة مثل البيئة المستدامة والتكيف مع التغيرات المناخية في البلدان التي تمر بأزمات مطوّلة؛
- (هـ) اقترحت أن يتم اختيار عمليات التقييم القطرية مستقبلاً بحيث توجه إلى البلدان على أساس جغرافي، وعلى أساس القواسم الاقتصادية المشتركة.

موجز مكتب التقييم 34: دور المنظمة وعملها في مجال الغابات

مكتب التقييم
في منظمة الأغذية والزراعة

تقرير تقييم البرامج 2013

الخلفية

يتناول هذا التقييم جميع أنشطة المنظمة ذات الصلة بالغابات والأشجار المضطلع بها على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية خلال الفترة من عام 2006 إلى عام 2011، وينظر أيضاً في بعض الاتجاهات المتعلقة بالتحديات والفرص المتاحة بعد فترة التقييم. وقد استُخدم إطار النتائج الذي حدده الهدف الاستراتيجي هاء "الإدارة المستدامة للغابات والأشجار" كإطار توجيهي للتقييم. ولكن أدرجت أيضاً مواضيع إضافية مشتركة بين القطاعات في نطاق التقييم نظراً إلى مساهمة الأنشطة ذات الصلة بالغابات في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأخرى. ومن ثم يرى فريق التقييم أن التقييم يغطي جميع الجوانب الرئيسية لعمل المنظمة في ما يخص الغابات والأشجار، على النحو المضطلع بها في مختلف إدارات المنظمة وشعبها.

وما زال تعزيز الإدارة المستدامة للغابات والأشجار جزءاً لا يتجزأ من رسالة منظمة الأغذية والزراعة منذ إنشائها في عام 1945. وتشمل الأنشطة الحرجية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة رصد وتقييم وتقاسم المعلومات بشأن الغابات، والمشاركة في العمليات الحرجية العالمية، ودعم سياسات ومؤسسات الغابات الوطنية، وبشكل أعم، العمل على إدارة موارد الغابات وعلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للغابات، كما على الموضوعات المشتركة مثل إدارة مستجمعات المياه وتغيير المناخ. وتهدف هذه الأنشطة إلى المساهمة في الأهداف العالمية الثلاثة للمنظمة، ألا وهي الأمن الغذائي والحد من الفقر والإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

الاستنتاجات والنتائج الرئيسية

دور المنظمة ومركزها في النظام الدولي للغابات

ينظر إلى منظمة الأغذية والزراعة من جانب المجتمع الحراجي العالمي على أنها منظمة تقنية بدأ دورها في النظام الدولي للغابات ينكمش مع مرور السنين بسبب ظهور جهات فاعلة جديدة يتنافس الكثير منها معها، وأيضاً بسبب تجزئة جدول أعمال الغابات العالمي. وهناك العديد من الكيانات الأخرى التي تستطيع القيام بأنشطة مختلفة أو بصورة أفضل من قيام المنظمة بها حالياً، وذلك على عكس ما كان يحدث في الماضي حيث كانت المنظمة هي الكيان الرئيسي أو الأوحيد في هذا المضمار.

في الموجز

1- الخلفية

2- الاستنتاجات والنتائج

الرئيسية

3- التوصيات

4- رد الإدارة

5- الأجهزة الرئاسية

جميع تقييمات المنظمة
ورود الإدارة وثائق عامة
يمكن الاطلاع عليها على
الموقع التالي:

<http://www.fao.org/e-valuation/oed-home/en/>

في الوقت نفسه، هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى وجود قائد عالمي موضوعي ينظر إلى الغابات وإلى الحراجة نظرة كُليَّة، تربط بين المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وتُنسب الغابات والحراجة إلى قطاعات أخرى من قطاعات استخدام الأراضي. وتتوفر للمنظمة إمكانات أن تصبح مرة أخرى قائدة دولية في مجال الحراجة.

الميزات النسبية التي تتمتع بها المنظمة في مجال الحراجة

تتمثل الميزة النسبية الرئيسية للمنظمة في أن لديها دراية فنية بالتعامل مع القضايا الفنية في الحراجة وكذلك مع استخدامات الأراضي والموارد الطبيعية فتتعامل مع التحديات والفرص الشاملة لعدة قطاعات في العديد من البلدان. وينبغي أن تعمل المنظمة على تجميع أعمالها عبر استخدامات الأرض المختلفة معاً في البلدان الأعضاء التي تشجع على إتباع نهج متكامل في التعامل مع هذه الاستخدامات. ولدى المنظمة أيضاً ميزة نسبية في مجال تقييم ورصد الموارد الحرجية، والخدمات الإعلامية العالمية المتعلقة بالغابات، والسياسات والتخطيط في قطاع الغابات، وبعض جوانب إدارة الموارد الحرجية.

ولسوء الحظ، لم تتحقق بعد تماماً الميزة النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة في العمل الشامل العابر للقطاعات. وقد خلص التقييم إلى أن المنظمة قد أضعفت عدداً من الفرص لاستخدام إمكاناتها، فهي مثلاً لم تجمع درايتها الفنية وعملها في الموضوع الدولي الحالي المهم المتعلق "بالاستيلاء على الأراضي" بكل ما لديها من خبرة وأعمال ذات صلة بإزالة الأحرار والإدارة المستدامة للغابات.

الترتيبات المؤسسية والشراكات

ينبغي أن تكون منظمة الأغذية والزراعة أكثر شمولية، وأن تكون شريكاً أكثر فعالية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية المدني والقطاع الخاص. ويتعين عليها أن تعزز قدراتها الحرجية وعملها في مجالات تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة وتحولها إلى منظمة أكثر شمولية.

وبذلت المنظمة جهوداً كبيرة في مجال الاتصال وإيصال المعارف على المستوى العالمي، فأصبحت المعلومات أكثر تيسراً باطراد. غير أن المنظمة تحتاج إلى التفكير ملياً بشأن الطريقة التي تتواصل بها وتتجاوب بها إزاء المعلومات والاتصال في مجال الغابات على المستويين الإقليمي والقطري. وهناك مجال لتحسين ترتيبات العمل في مجال الغابات في المنظمة لتعكس بصورة أفضل نهجاً استراتيجياً، ولتقديم الحوافز والآليات لتعزيز تقاسم التجارب والدروس المستفادة سواء أفقياً عبر القطاعات أم رأسياً بين المقر الرئيسي، المناطق، المناطق الفرعية والبلدان الأعضاء.

رؤية منظمة الأغذية والزراعة الاستراتيجية في مجال الحراجة وتنفيذها

لا يعكس برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الحراجة رؤية واضحة ولا أولويات مترابطة فيما بينها تتمحور حول تحقيق تلك الرؤية. فالطريقة التي حدد بها الهدف الاستراتيجي هاء والناتج التنظيمية المتعلقة به لا توفر توجيهاً بشأن كيفية تنفيذ الأهداف العالمية الثلاثة للمنظمة. فالهدف الاستراتيجي هاء يعكس نهجاً حيال الحراجة يتمحور حول الغابات. ولا يوجد إلا النزير اليسير من المساءلة عن النتائج المترتبة على إنفاق الموارد في سياق الأهداف الاستراتيجية.

وعلى المستوى القطري، تقوم تدخلات المشاريع في معظمها على أساس توافر الأموال وليس على أساس تقييم الكيفية التي يمكن بها للمنظمة أن تساعد بلداً ما على أفضل وجه، بالشراكة مع المنظمات الأخرى. ويشيع بين أصحاب الشأن الخارجيين تصور مفاده أن المنظمة في كثير من الأحيان لا تعمل على قضايا استراتيجية رئيسية للبلدان الأعضاء في قطاع الغابات، وأنها لا تشارك بصورة نشطة في المنتديات المختلفة المعنية بالسياسات وبقضايا التطوير الاستراتيجي للقطاع على المستوى القطري – وبخاصة إذا كانت القضايا التي يجري التعامل معها قضايا خلافية. وينظر إلى المنظمة على أنها مغالية في التركيز على عمل الوكالات الحرجية الوطنية التقليدية، رغم أن العوامل الدافعة للكثير من التحديات ذات الصلة بالغابات والفرص تقع خارج قطاع الغابات التقليدي.

فلا بد من تخفيف التركيز على مجالات عمل معينة من أجل تعزيز العمل العابر للقطاعات والعمل في المجالات الأساسية التقليدية التي تتمتع المنظمة فيها بميزة نسبية. والموضوعات الواضحة التي ينبغي تخفيف التركيز عليها هي تلك التي ينخفض طلب البلدان الأعضاء عليها أو حاجتهم إليها، والموضوعات التي ليست للمنظمة ميزة نسبية فيها، وتلك التي تنشط فيها كيانات أخرى، ولها فيها ريادة معترف بها.

ويجب على منظمة الأغذية والزراعة أن تجد السبل لإبعاد الطلبات المختلفة الموجهة إليها لكي تصبح أكثر تركيزاً من الناحية الاستراتيجية وأكثر فعالية، فتصبح مرة أخرى "النور الهادي" في الحراجة الدولية من أجل التنمية المستدامة. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال: (1) تعزيز دورها القيادي في التعامل بصورة شمولية مع الغابات في النظام الحرجي الدولي؛ (2) تعزيز دورها ومسؤوليتها في تقييم ورصد الغابات؛ (3) تطوير دورٍ أوسع نطاقاً للغابات في التكيف مع التغيير المناخي وفي المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات.

التوصيات

ويخلص التقرير إلى أن برنامج الغابات في المنظمة حيّ وبوضع جيّد ولكن يمكن أن يساهم بشكل أكبر في مساعدة البلدان الأعضاء على التصدي للتحديات الحرجية المرتبطة بالأراضي والموارد الطبيعية الأخرى والاستفادة من الفرص المتاحة في السعي إلى تحسين الأمن الغذائي، والحد من الفقر وضمان الاستدامة البيئية.

ولتحقيق هذه المساهمات الكبرى، ينبغي للمنظمة ككل، أعضاءً وجهات مانحة، التفكير والعمل بطريقة أكثر شمولية وتآزراً والتركيز على البرامج المرتبطة بالغابات التي: (1) يمكن أن تسهم في تحقيق جميع الأهداف الأساسية للمنظمة وأعضائها؛ (2) الاستفادة من المزايا النسبية الفريدة للمنظمة.

ويتعين على أعضاء لجنة الغابات وأعضاء المنظمة أن يدركوا:

- موقع المنظمة الفريد لمعالجة قضايا الإدارة والاستخدام المستدامين للأرض والموارد الطبيعية الأخرى بشكل عام، بما في ذلك حينما تكون الغابات عنصراً مركزياً؛
- ميزة المنظمة النسبية في كونها منظمة سياسية وفنية على حدٍ سواء والوحيدة في مجال الغابات؛
- حاجة المنظمة وطموحها لأن تتسم بقدر أكبر من التوجه الاستراتيجي بدلاً من أن تكون انتهازية تسعى إلى الحفاظ على عملها ذي الصلة؛
- حاجة المنظمة إلى قاعدة أكثر رشداً للتمويل المنتظم، وذلك لتجنب التحوّل إلى وكالة منفذة لمصلحة مجموعة من أصحاب المصلحة ذوي الموارد.

وينبغي للمنظمة أيضاً أن تنظر في التوصيات التالية:

- اعتماد نهج شامل للغابات والأشجار من خارج الغابات للمساهمة مباشرة في بلوغ جميع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وأعضائها؛
- التركيز على الدور العام للمنظمة: الأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والأهداف الإنمائية للألفية؛
- العمل بنهج أكثر استباقية واستراتيجية، في شراكة وثيقة مع الآخرين، لتحديد موقع الغابات والحراجة في جدول أعمال التغيير العالمي؛
- الحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى لدور قيادي عالمي في مجال الغابات والحراجة؛ والمنظمة كيان من المنطقي أن يؤدي هذا الدور، بالشراكة مع كيانات رئيسية أخرى؛
- تعزيز طرائق العمل للربط بين المعرفة والخبرة في مجال الحراجة في كامل المنظمة، بما في ذلك على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية؛
- التركيز على الكفاءة والفعالية في معالجة قضايا الغابات واستخدام الأراضي في المنظمة ومع البلدان والشركاء ذوي الأولوية.

رد الإدارة

رحبت الإدارة بالتقييم وسرها أن تؤكد أهمية الدور الريادي العالمي الذي تقوم به المنظمة في مجال الغابات. وقد وافقت على خمس توصيات من التوصيات التسع المقدمة. ووافقت الإدارة على أن مساهمات قطاع الغابات في بلوغ الأهداف العالمية لأعضاء المنظمة لم تتحقق بالكامل لكن يمكن معالجة ذلك بفعالية ضمن عملية إعادة النظر في الإطار الاستراتيجي للمنظمة.

ووافقت الإدارة على أن الميزة النسبية الرئيسية للمنظمة في قطاع الغابات هي خبرتها في التعامل مع التفاعلات بين استخدامات الموارد التي تتجلى في التحديات المشتركة بين القطاعات والفرص القائمة في الكثير من البلدان. وتحتاج المنظمة لتصبح أكثر فعالية إلى زيادة التآزر والتعاون أفقياً ورأسياً على السواء.

وتبقى التحديات في "تحديد أولويات مجالات برامج المنظمة على أساس مزاياها النسبية وبتوجيه من الأجهزة الرئاسية" والتركيز أو عدم التركيز على مجالات عمل محددة واعتماد نهج أكثر استباقية في النظام الحرجي العالمي، لا سيما للشراكات التعاونية في مجال الغابات.

الأجهزة الرئاسية

رحّبت لجنة البرنامج بالطبيعة الشاملة للتقييم وبإعداده في الوقت المناسب ورحّبت كذلك بردّ الإدارة عليه. وأقرّت بفائدة عرض التقييم على لجنة الغابات في أكتوبر/تشرين الأول 2012.

وإنّ لجنة البرنامج:

- (أ) أكّدت أهمية تحسين الأولويات في العمل في مجال الغابات بما يسمح للمنظمة بأداء دور رائد بموازاة سعيها إلى إقامة شراكات في مجالات عمل أخرى؛
- (ب) أبرزت الترابط القائم بين العمل في مجال الغابات المستدامة من جهة والأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر من جهة أخرى؛
- (ج) شجعت المنظمة على تكثيف عملها المتعدد القطاعات مع التركيز على الاستخدام المتكامل للأراضي والإدارة المستدامة للغابات؛
- (د) طلبت أن يأخذ العمل في إطار المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات بعين الاعتبار العلاقة بين الزراعة والغابات؛
- (هـ) تطلّعت إلى مراعاة توصيات التقييم لدى وضع الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية القادمين؛
- (و) أشارت إلى ضرورة عرض التقييم على الهيئات الإقليمية الست للغابات؛
- (ز) شجّعت على حشد موارد إضافية لتنفيذ برامج المنظمة في مجال الغابات؛
- (ح) أشارت إلى أنّ فريق التقييم لم يقم بزيارة أي من البلدان المتدنية الغطاء الحرجي.

موجز مكتب التقييم 35: الدعم الذي تقدّمه المنظمة

لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

مكتب التقييم
في منظمة الأغذية والزراعة

تقرير تقييم البرامج 2013

الخلفية

اعتمد أعضاء منظمة الأغذية والزراعة في 31 أكتوبر/تشرين الأول 1995 مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وفي القرار الذي اعتمدت به المدونة، طلبت أيضاً البلدان الأعضاء في المنظمة من أمانة المنظمة أن تقدم الدعم للبلدان الأعضاء بينها الأشد احتياجاً إلى المساعدة لإحراز تقدم في تنفيذ المدونة. وأصحاب المدونة الرسميون هم أعضاء المنظمة ولجنة مصايد الأسماك والأمانة. وقد قامت لجنة مصايد الأسماك بصفة مستمرة بتوجيه عمل إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في دعم تنفيذ المدونة، الذي كان البند الأول على جدول أعمال تلك اللجنة منذ اعتماد المدونة. ويرجع جميع موظفي إدارة مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة إلى المدونة باعتبارها "الإطار الشامل لعملهم ومهمتهم".

وفي أبريل/نيسان 2010 اختارت لجنة البرنامج بمنظمة الأغذية والزراعة دعم المنظمة لتنفيذ المدونة كأحد المجالات ذات الأولوية للتقييم في عام 2011، مع التركيز بوجه خاص على تطوير القدرات البشرية.

الاستنتاجات والنتائج الرئيسية

حتى نهاية عام 2011 كانت مجموعة نواتج أو "صكوك" المدونة تضم ثمانية صكوك قانونية، من بينها المدونة نفسها التي اعتمدت في عام 1995، وأربع خطط عمل دولية، واستراتيجيتان، واتفاقاً قانونياً ملزماً؛ و31 خطوياً توجيهية فنية، تفاوضت لجنة مصايد الأسماك على 3 منها وأيدتها؛ وأربعة صكوك ذات صلة.

وكان أداء منظمة الأغذية والزراعة جيداً بالثناء إلى حد بالغ ونوعية عملها عالية بصفة مستمرة. غير أن أداء إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية كان أقل من إمكاناتها. وتنفيذ المدونة أمر محوري للإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ولهذا فهو أيضاً ركيزة أساسية من ركائز مهمة منظمة الأغذية والزراعة ورسالتها. وللإسهام فيه إسهاماً كاملاً يجب على الإدارة أن تعيد مواءمة وضعها الاستراتيجي وأن تدعم تنفيذ المدونة على نحو أكثر استباقاً.

واكتشف التقييم وجود استياء عام فيما يتعلق بالرصد الحالي لتنفيذ المدونة، من حيث التواتر، وانخفاض معدلات الاستجابة فيما يتعلق بالإبلاغ الذاتي، ووجود تحيزات في صيغة الإبلاغ الذاتي. وعلاوة على ذلك، ركزت إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دعمها لتنفيذ المدونة على مجموعة من الأدوار محدودة نوعاً ما.

في الموجز

1- الخلفية

2- الاستنتاجات والنتائج

الرئيسية

3- التوصيات

4- رد الإدارة

5- الأجهزة الرئاسية

جميع تقييمات المنظمة
وردود الإدارة وثائق عامة
يمكن الاطلاع عليها على
الموقع التالي:

<http://www.fao.org/evaluation/oed-home/en/>

حتى حلول عام 2011، كانت خطط العمل الدولية الموضوعية بشأن أسماك القرش والطيور البحرية وإدارة طاقة الصيد والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والخطوط التوجيهية الفنية المتعلقة بتلك الخطط موضع تناول يتراوح من محدود إلى محدود جداً من جانب البلدان الأقل تصنيفاً، وإن كانت موضع تناول أفضل نوعاً ما من جانب بلدان أخرى. وقد عملت منظمة الأغذية والزراعة على وضع تدابير معيارية أوسع نطاقاً لمعالجة التحكم في أسطول الصيد، ولمساعدة البلدان الأعضاء على بناء قدرتها في مجالات الرصد والمراقبة والإشراف.

كان أهم نشاط جارٍ فيما يتعلق بالمصايد الصغيرة الحجم هو إعداد صك معياري جديد بشأن تلك المصايد، لن يكون، حسبما يقتضيه الموضوع، جزءاً من المدونة نفسها ولكنه سيكون متحالفاً معها.

وجرى الاضطلاع بأجزاء أساسية من عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن السلامة في البحر بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية وتركزت تلك الأجزاء على تحديث وإعداد توجيهات دولية معيارية. والمطبوعات كانت عموماً ذات جودة عالية وبعضها يسهل توافره من خلال الموقع الشبكي لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وعلى الموقع الشبكي المتعلق بسلامة الصيادين. وكان موطن ضعف رئيسي فيما يتعلق بتعميم تلك المطبوعات هو سياسة المطبوعات الخاصة بالمنظمة البحرية الدولية، ولكن تحقق حل توفيق.

وعند صياغة المدونة كانت تربية الأحياء المائية أقل أهمية بكثير مما هي الآن. وقد عوّضت منظمة الأغذية والزراعة عن ذلك ببرنامج حثيث لإعداد الصكوك وتغيير اسم إدارة مصايد الأسماك إلى "إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية". وكانت الخطوط التوجيهية الفنية المتعلقة بتربية الأحياء المائية ذات أهمية وجودة فنية عالية. وذكر معظم المجيبين من البلدان الأعضاء أن الخطوط التوجيهية الفنية الأولى بشأن تطوير تربية الأحياء المائية هي أكثر الخطوط التوجيهية المعروفة بعد المدونة نفسها. ومن الممكن أن تعيد إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية النظر في كمية الموارد المخصصة لتربية الأحياء المائية، مع ضمان ألا يقل الدعم المقدم للمصايد الطبيعية.

واستحدثت إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك والنهج المصاحب له وهو نهج النظام الإيكولوجي في تربية الأحياء المائية كأداة يجري بها تنفيذ المدونة أو تفعيلها. وتفسير منظمة الأغذية والزراعة وهو أن كلا النهجين هما تكييفان قطاعيان لنهج النظام الإيكولوجي يستندان إلى المدونة هو تفسير صحيح. ولكن كان لا يزال هناك افتقار إلى خبرة بشأن كيفية تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في تربية الأحياء المائية ونهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك عملياً.

ومنظمة الأغذية والزراعة هي وكالة الأمم المتحدة القيادية فيما يتعلق بالإحصاءات العالمية بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وحالتها واتجاهاتها. وبيانات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التي تجمعها البلدان الأعضاء والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، باستخدام معايير منظمة الأغذية والزراعة والتي تقوم

منظمة الأغذية والزراعة بتصنيفها، هي أيضاً مدخلات هامة في التقارير الإجمالية الرئيسية التي تصدر عن منظمة الأغذية والزراعة، بما يشمل تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم الذي يصدر كل سنتين.

وتوفر المدونة توجيهاً بشأن بحوث مصايد الأسماك، يتضمن بياناً شاملاً بالتزامات البلدان الأعضاء. واكتشف التقييم أنّ البحوث تلقى الدعم الفعلي مع وجود تباين واسع في الإنجازات وفقاً للإمكانات والأولويات القطرية؛ ولكن ثمة أوجه انقسام بين الوكالات التي تجري البحوث وتلك التي تحتاج إلى النتائج.

ولدى إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية برنامج قوي للمطبوعات وموقع شبكي قوي وإن كان يعاني من بعض أوجه القصور. ولم تكن المدونة وصكوكها متاحة على نطاق واسع، إما في شكلها المعياري أو في لغات أخرى. وينبغي لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أن تعيد النظر جدياً في إتباع نهج أكثر تركيزاً واتساماً بالطابع الاستراتيجي، مع عدد أقل من المنتجات ولكن بدرجة أكبر من الجودة وحسن الاستخدام وتفي بحاجة محددة، تكمله استراتيجية نشطة للنشر.

وتشدد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد على أهمية تطوير القدرات بتوجيهها الانتباه إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وكان نطاق أنشطة تطوير القدرات البشرية عريضاً. وغطت الأنشطة المستويات الثلاثة لتطوير القدرات البشرية التي حددتها الاستراتيجية الجديدة لمنظمة الأغذية والزراعة لتطوير القدرات البشرية، وهي المستوى الفردي، والمستوى المؤسسي، والبيئة التمكينية. ولكن وُجدت أدلة محدودة على تعميم تقدير الاحتياجات في مجال تطوير القدرات.

وكانت القضايا الاجتماعية والجنسانية مهمشة في عمل منظمة الأغذية والزراعة المرتبط بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وكان هذا نتيجة لعدم التركيز على الهدفين الرئيسيين لمنظمة الأغذية والزراعة وللتشديد المفرط في عمل المنظمة على قضايا فنية محددة تحديداً ضيقاً.

وأصبحت عمليات الطوارئ مجالاً رئيسياً من مجالات العمل في أعقاب الزلزال والتسونامي اللذين ضربا المحيط الهندي في عام 2004. وكان النشاط الأساسي في قطاع مصايد الأسماك هو توزيع معدات الصيد. وانتقلت أنجح المشاريع إلى أنشطة التنسيق وإسداء المشورة وتطوير القدرات بشأن بناء القوارب وإدارة تربية الأحياء المائية. وأظهرت منظمة الأغذية والزراعة أداءً جيداً عندما شاركت في مراحل تقدير الاحتياجات.

وكان برنامج الشراكات العالمية بشأن الصيد الرشيد يتسم بالكفاءة والشفافية نوعاً ما في تعبئة موارد ووظيفته الإدارية، لا سيما من أجل المدونة. ويجب تعزيز وظيفة تعبئة الموارد لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد داخل إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية كما ينبغي الحفاظ على وحدة مكرسة لتعبئة الموارد لكفالة تعبئة أموال إضافية دعماً لتنفيذ المدونة.

التوصيات

الرؤية: بالنظر إلى أن المدونة هي الركيزة الأساسية لمهمة المنظمة ورسالتها في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ينبغي أن تجعل إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الترويج للمدونة وتطويرها وتنفيذها أموراً محورية في استراتيجياتها وعمليات التخطيط والإدارة التي تقوم بها. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن يكون المدير العام المساعد لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية هو المروج والمدير الرئيسي للمدونة، المسؤول عن تنسيق المدونة وتعبئة الموارد من خلال التسلسل القيادي المباشر.

وينبغي أن تكفل إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أن تكون أهداف التنمية البشرية، من قبيل المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والحد من الفقر هي القوة المحركة الأساسية لعملها، فيما يتعلق بجميع أنواع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للسياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش في ظله المشتغلون بصيد الأسماك واستزراع الأسماك.

الرصد والإبلاغ: ينبغي أن تعد إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مع البلدان الأعضاء مجموعة من المؤشرات والمقاييس الموضوعية للإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ المدونة. وينبغي أن يُدرج في كل عدد من مطبوع حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية قسم قائم بذاته عن المدونة. وبالنظر إلى قيود الميزانية الحالية، ينبغي تمديد وتيرة استبيان المدونة إلى أربع سنوات من أجل إعادة توجيه الجهود نحو زيادة معدلات الاستجابة.

وبحلول موعد دورة لجنة مصايد الأسماك التي تعقد في عام 2014، ينبغي أن تضع الإدارة استراتيجية لنشر المدونة من أجل السنوات الست التالية. كما يتعين عليها أن تحدد الفئات المختلفة لصكوك المدونة، وتضع معايير واضحة وشفافة لتقدير مدى الحاجة إلى وضع خطوط توجيهية فنية جديدة وتقديمها إلى لجنة مصايد الأسماك من أجل إقرارها، وأن تضمن التوازن (من حيث المناطق الجغرافية والخبرة والجنس) بين المشاركين في المشاورات الفنية. وينبغي إعداد نسخة مبسطة من المدونة، لتكون نموذجاً لتكييف المدونة حسب السياقات القطرية.

وينبغي مواصلة إتباع نهج استراتيجي وبرنامجي في تعبئة الموارد من خلال وحدة مكرّسة لهذا الغرض تدير البرنامج الشامل وتحظى بثقة الشركاء التقليديين والجدد في مجال الموارد وتكون مرئية بالنسبة لهم. كما يتعين على المنظمة الانخراط بمزيد من الفعالية مع الشركاء الرئيسيين في مجال الموارد للترويج للمدونة.

وينبغي وضع خطة عمل لتحسين التخطيط لتطوير القدرات البشرية وتنفيذه وتنسيقه ورصده في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويعهد إلى جهة التنسيق في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المعنية بتطوير القدرات بالمسؤولية عن قيادة عملية إعداد خطة العمل وتنفيذها.

وينبغي كذلك دعم البلدان الأعضاء والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في تطوير القدرة على تنفيذ المدونة على كل من المستوى الفردي والتنظيمي ومستوى البيئة التمكينية.

ولا بد من زيادة الزخم في معالجة إدارة قدرة الصيد، وتنقيح التوجيهات الفنية بشأن قدرة الصيد، لكي تعالج على نحو أفضل تعقد القضايا المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك.

وينبغي لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أن تنخرط بشكل أقوى مع البلدان الأعضاء والقطاع الخاص، بحيث تعزز الوعي بالاحتياجات من حيث الموارد المرتبطة بزيادة تطوير وتكثيف تنمية تربية الأحياء المائية. كما ينبغي أن تستعرض الإدارة وتوضح دورها في إصدار الشهادات.

وينبغي أن تشرح الإدارة نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك ونهج النظام الإيكولوجي في تربية الأحياء المائية من خلال الإشارة إلى صريحة إلى مواد المدونة ذات الصلة وإلى خطوطها التوجيهية الفنية، واستكشاف إمكانية إعادة تسمية أو وصف نهج النظام الإيكولوجي للتشديد على تمحورها حول الناس. ويتعين إقامة شراكات لتعجيل التطبيقات العملية وتنسيقها وتقييمها، وتطوير مجموعة أدوات نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك كمجموعة أدوات أكثر شمولاً وذلك لخدمة احتياجات المدونة الأوسع نطاقاً.

وينبغي لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أن تكون قد أجرت، في موعد غايته دورة لجنة مصايد الأسماك التي تعقد في عام 2014، مشاوره خبراء لاستكشاف القضايا المتعلقة بالبحوث ونظم البحوث لدعم تطوير المدونة وتنفيذها.

كما ينبغي أن تضع إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية سياسة واستراتيجية مؤسستين تحددان دور المنظمة ومهمتها في حالات الطوارئ وعمليات إعادة التأهيل والتأهب للكوارث في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وينبغي أن تهتدي السياسة بالمدونة، وأن تكفل انخراط منظمة الأغذية والزراعة انخراطاً حصرياً في تقدير احتياجات إعادة التأهيل، والتنسيق، والقيام بالدور الاستشاري الفني، وأن تكفل توضيح دور المنظمة في توزيع المدخلات وبناء القوارب.

رد الإدارة

رحبت الإدارة بالتقييم وأعربت عن تقديرها لعملية التقييم المعتمدة والقائمة على المشاركة. ووافقت الإدارة على خلاصة التقييم بأن تنفيذ المدونة يقع في صلب الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وهذا أمر محوري لولاية المنظمة ورسالتها. وإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مسؤولة خاصة في هذه الجهود وستعيد تنظيم عملها استراتيجياً لدعم تنفيذ المدونة بطريقة أكثر فعالية، وتأمين الأموال من خارج الميزانية لتوسيع نطاقها. ومن 16 توصية، وافقت الإدارة على 9 توصيات، ووافقت على 6 توصيات موافقة جزئية، ورفضت توصية واحدة متعلقة بإصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية.

الأجهزة الرئاسية

أثنت لجنة البرنامج على جودة تقرير التقييم ووجدت أنه سيكون مفيداً جداً في توجيه العمل في المستقبل. وأيد كل من المجلس ولجنة البرنامج التوصيات، لا سيما فيما يتعلق بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وشجعا المنظمة على تركيز تعبئة الموارد من خلال تطبيق المدونة.

وشدّت اللجنة، في ما يتعلق بالرصد، على جدوى تخصيص قسم محدد للمدونة في حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، وكذلك على جدوى خفض وتيرة إرسال الاستبيان المتعلق بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد إلى أربع سنوات لأسباب متعلقة بالميزانية، وحرصاً على زيادة معدل الإجابات عليه.

وشدّدت اللجنة كذلك على الحاجة إلى معالجة وضع مصايد الأسماك الصغيرة الحجم التي تُعتبر من أضعف المصايد، بالإضافة إلى تخصيص جزء للمساواة بين الجنسين. ووافقت على أن وضع إطار إستراتيجي يُرفق بأولويات لوضع المدونة ودعم تطبيقها يشكل مسألة مهمة لتتكلل المدونة بالنجاح في المستقبل. وأخيراً، أشارت إلى أنه يتعيّن على المنظمة أن تنظر ملياً في دورها في إصدار الشهادات نظراً إلى أن ميزتها النسبية تكمن في وضع المواصفات.



mg392a